القسم الثانى

السودان من وفاق سنة ١٨٩٩ إلى معاهدة سنة ١٩٢١

١ — السودان فى مشروع ملنر

(١) النص الخاص بالسودان فى مشروع المعاهدة

الذى قدمه الوفد المصرى إلى بلنة اللورد ملنر فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

المادة الثالثة عشرة — مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

(٢) من تقرير اللورد ملنر

(د) السودان

إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة تحديدا جليا فى الاتفاق الانجليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه ولكن منعا للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملنر الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لمّا أرسل اليه المذكرة وهو :

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى

اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم تناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أسواقها ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر .

إن السودان تقام نفقاته عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارا فى السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة .

فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ الامضاء (ملنر)

---

(٣) مذكرة اللورد ملنر عن السودان

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير فى الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود ، وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما ويضاد بعضها بعضا كثيرا . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين . والإسلام آخذ فى الانتشار فى السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ، وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالى البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بعد ما زادت تذكار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائما روابط واهية ، فإن الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساما من السودان ، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ، ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعانى ، وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معا ،

وانتهى أمره بفتنة المهدى التى قلبت السلطة المصرية رأسا على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن ، فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لسيل عصابات المهدى الجارفة ، واستلمت الأيدى البريطانيه زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنتى ١٨٩٦ — ١٨٩٨ ، وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ ، لأن الحاكم العام ، إن كان يعينه سلطان (وسابقا خديو) مصر ، فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه ، وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين . فتقدم السودان تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام ، لأننا إذا حسبنا حساب كل ماتقضيه بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة ، حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان فى المدة الطويلة التى كان فيها السير ريجنلد ونجت حاكما عاما عليها ، يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان ، والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر ، وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين ، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جدا فى السودان وهى أن النيل الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الأميال فى بلاد فى السودان . فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان ، وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأسا من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمها ، وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيدا ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التى يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة بمظم مكان من الأهمية ، والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جدا بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ، ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ، فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها ، واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحسن لها أن تكون كذلك أيضا ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ، ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصره

والضرورة تقضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظرا لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم ، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق ، وإنما تلائمه اللامركزية ، واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التى تحتاج البلاد إليها فى الحالة التى هى عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها . والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلائل العدد فى جنبه الذين يؤتى بهم من مصر ، وهؤلاء لا يحبون الخدمة فى السودان ، ولكن هذه الصعوبة ستزال كلما تقدم التعليم فى السودان ، وزاد عدد الذين يصيرون كفئا من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب فى الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذى ارتكب فى مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة . فليس فى السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يرى فى السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هى إلى الترقى المادى ، وفى وسعها الاستغناء عن نظام إدارى على غاية من الاتقان .

إن القواعد العسكرية التى لا تزال تستخدم فى السودان كبيرة جدا . نعم إن وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازما لإتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ، ولكنا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم إن وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد ، وكانت الأسباب التى تقتضى

ذلك وجيهة فى الماضى، ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائما ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال إن الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إعلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان ، وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد الماء يتيسر للإدارة الهندسية أن تأتى بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا أن هذا التصريح يفى بالغرض المقصود إذا تم فى الوقت الحاضر .

---

٢ — السودان فى مفاوضات سنة ١٩٢١

(عدلى — كيرزن)

(١) من محضر الجلسة التاسعة عشرة

فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١

مستر لندسى — وماذا ترون فى السودان ؟

عدلى باشا — إننا لم نتعرض له لأننا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة فى المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

مستر لندسى — إن الموضوع لم يعهد إلىّ الكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى . ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملنر فى تقريره عنه ولا أظن الحكومة الانجليزية إلا آخذة برأيه فيه .

عدلى باشا — ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلا معينا ولا ضمّن تقريره شيئا عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر فى ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى فى السودان من عهد فتحه إلى الآن . وإذا كان لنا أن نتكلم فى السودان الآن فإنى أحب أن أعرف أولا رأيك فى مركز السودان .

مستر لندسى — إنه حكم ثنائى (Condominium) (مِلْكٌ مشترك) .

عدلى باشا — إنما الاشتراك فى الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركته زمنا ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر فى جزء من التجريدة التى أرسلت اليه والأموال التى أنفقت عليه ، ولكنها لم تدّع يوما حقاً فى السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فإنما فُتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب ، وقد أعان ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه .

مستر لندسى — ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى .

عدلى باشا — نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان ، وإنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها انتفاء سريان الامتيازات على تلك البلاد ، وما كان يخشى أن تنتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولانزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه ، وإنما وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وانجلترا فى إدارته ، على أنك لاتجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم ، فإن الإدارة أصبحت إنجليزية محضة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان أن تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ وليس لهذا أن يقضى أمرا أو يبرم حكما ، والذى يعنينا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يسبغ لهذه الحقوق مظهر خارجى ، وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى إدارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل بحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل مايعنينا فى السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى وإخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست أبغى حصر المسائل التى تهمنا فى السودان ، وإنما أردت أن أسوق لك مثالا على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه .

مستر لندسى — أظن أنى فهمت وجهة نظركم .

عدلى باشا — وماذا ترى فى مسألة النيل بصفة خاصة ؟

مستر لندسى — إن اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدى فى قسمة مياه النيل وهو يرى أن ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التى توجد فى أمريكا ، وإن كانت قسمة المياه فى أمريكا لايقتضى بها تنظيم الرى وإنما تنظيم القوى الهيدروليكية .

عدلى باشا — يجب أن يسبق التفكير فى قسمة المياه تقرير ما لمصر من الحق فى أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التى تزرع حالا أو القابلة للاستصلاح والزراعة فى المستقبل .

مستر لندسى — يعنى أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل ؟

عدلى باشا — إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها .

مستر لندسى — أظن أن الطلب فيه مبالغة ، فإن لكم أن تطلبوا ألا يعمل شيء دونكم . أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن نقر لكم به ، ويجب فى مثل هذه الأحوال التى يقوم فيها الخلاف على صلاحية الأعمال أن تفصل فى الأمر لجنة مشتركة .

عدلى باشا — إن اللورد ملنر أشار إلى ذلك فى تقريره وإنما بطريق الإجمال ولم يفصّل كيف يكون تشكيل تلك اللجنة . والذى يعنينا قبل كل شيء أنه لا يجوز أن يعمل شيء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

مستر لندسى — أتريدون أن تقدموا مذكرة أو مشروعا عن مسألة السودان .

عدلى باشا — سأنظر فى ذلك . وأذكر أن سعد باشا فى المفاوضات السابقة لم يتعرض لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاق قاصرا على مصر ، وأن تتولى مصر فى نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع انجلترا ، ولكن المندوبين لما سافروا لمصر ليتلقوا رأى الأمة فى مشروع لجنة ملنر الذى لم يتعرض أيضا لمسألة السودان تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة فى أن تحل مسألة السودان منذ الآن ، وهذا أصل التحفظ الأخير الذى لم أقدمه وهو يرمى إلى ضمانة الإشراف على النيل وإلى جعل سيادة مصر على السودان فعلية لا اسمية . أما تفصيل ذلك وترتيب أحكامه فهو محل البحث ويصح أن نتفاهم عليه .

وهانحن قلنا ما نريد أن نقول فى كل المسائل التى تعرضنا للبحث فيها ونحن فى انتظار مشروع اللورد كيرزن لنضع عليه ملاحظاتنا ونقدم بعد ذلك مشروعنا . وسنرى بأى قدر يمكن الوصول إلى اتفاق .

مستر لندسى — إنى لأخشى أن يكون مشروعنا دون الحد الأدنى لمطالب المصريين وأنهم لا يكونون راضين .

عدلى باشا — إذا كنتم تحرصون على رضى المصريين فليس لكم الآن إلا أن تسلّموا بالحد الأدنى لمطالبهم ، وعلى أى حال فإننا فى انتظار مشروعكم لنرى ماذا أنتم فاعلون .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة الثانية عشرة والنصف .

---

(٢) من محضر الجلسة العشرين

فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

مستر لويد جورج — ماذا تقولون فى مواصلاتنا مع السودان ؟

عدلى باشا — إن هذه المواصلات حاصلة بطريق بور سودان .

مستر لويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

عدلى باشا — لست أرى دخلا للسودان فى أمر المواصلات ، فإن ما يفهمه المصريون من المواصلات الإمبراطورية هى المواصلات مع المستعمرات الانجليزية فيما وراء البحار . أما السودان فهو مسألة أخرى وهى كبيرة الأهمية عند المصريين ولنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد لأننا أردنا أن نتبين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر وكنا قد اعتزمنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهى مسألة لم يأت دورها بعد .

مستر لويد جورج — لمصر شأن غير شأن السودان فإننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التدخل فى شئونها ، ونريد أن تربطنا وإياها محالفة حقيقية ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن نتزل عن مركزنا فيه على الصورة التى نتزل بها عن مركزنا فى مصر .

عدلى باشا — ولكن ما هى علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات أو مسألة القوة العسكرية فإن فى السودان جيشا مصريا وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

مستر لويد جورج — قد تقوم فتن واضطرابات خطيرة فى السودان نحتاج معها إلى إرسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

عدلى باشا — إن هذه حالة نقل جنود فى ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة ، وهى حالة لا يمكن النظر فيها على حدتها أو بمناسبة البحث فى حماية المواصلات والقوة العسكرية وإنما هى مرتبطة بمسألة السودان فى جملتها . ويمكن عند البحث فى النقط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أى حال فإنى لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع فتن فى السودان سببا يستدعى حفظ قوة عسكرية فى مصر .

مستر لويد جورج — هذا حق وخير أن نترك هذه المسألة الآن .

(٣) المادة الخاصة بالسودان

من المذكرة البريطانية بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا ومصر

سابعا — السودان

١٧ — حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام.

وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من أجل ذلك ألّا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

---

(٤) رد الوفد الرسمي المصري

على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر

... ...

أما مسألة السودان التي لم يكن قدتنا ولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل .

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت الحكومة البريطانية من جانبها التصريح التالى :

٢ — تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؛

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ؛

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — إلى أن يعين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن .

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

٤ — السودان فى مفاوضات سنة ١٩٢٤

سعد زغلول — ما كدونالد

---

(١) حوادث السودان فى سنة ١٩٢٤

كانت سنة ١٩٢٤ حافلة بالحوادث الخطيرة فى تاريخ العلاقات بين مصر والسودان ، ففيها بدأ الاحتكاك السيئ بين الحكومتين المصرية والبريطانية وأعلنت كل منهما وجهة نظرها فيما لها أو فيما تدعيه من حقوق فى ذلك البلد ، وفيها صرحت الحكومة البريطانية برأيها القاطع فى حكم السودان وإدارته ووضحت سياستها التى ظلت متقيدة بها فى جميع الحادثات والمفاوضات التى جرت لحل المسألة المعلقة بين مصر وبريطانيا . ولم تكد تنقضى سنة ١٩٢٤ حتى تبدلت الحال فى السودان فأخرجت وحدات الجيش المصرى منه وكادت تنقطع كل الصلات الفعلية الباقية بينه وبين مصر .

ولئن كانت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فى سنة ١٩٣٦ قد عالجت مسألة السودان من بعض نواحيها ، وأبقت للطرفين حرية الاتفاق على تعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المستقبل ، فإن النصوص الخاصة بالسودان الواردة فى معاهدة التحالف كانت متأثرة إلى أبعد حد بالسياسة البريطانية التى أعلن عنها منذ سنة ١٩٢٤ .

١ — فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤ أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزارة البريطانية بواسطة مفوضية مصر بلندن أن بعض الموظفين البريطانيين فى السودان يشجعون حركة مصطنعة فى السودان ترمى إلى انفصاله عن مصر وأنهم يدعمون بقسوة وشدة المظاهرات التى يقوم بها المواطنون الموالون لمصر والتى تدفعهم إليها تلك الحركة المصطنعة . وقد طلبت من رئيس الوزارة البريطانية فى هذا التبليغ أن يعمل على مساعدة رئيس الوزارة المصرية فى القضاء على تلك الأعمال التى تجرح شعور الشعب المصرى وتمس حقوقه .

وأرسل رئيس الحكومة المصرية إلى حاكم السودان العام فى نفس اليوم برقية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتماد الحكومة المصرية على إخلاص جميع الموظفين فى السودان وشعورهم بالواجب فى منع كل ما يعكر صفو النفوس وفى المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد .

لم يجب حاكم السودان على برقية رئيس الوزارة ، وأجاب وزير الخارجية البريطانية على تبليغ الحكومة المصرية فى أول يوليه سنة ١٩٢٤ بخطاب إلى وزير مصر المفوض قال فيه إنه قد كلف المندوب السامى البريطانى بأن يخبر رئيس الحكومة المصرية بحقيقة حوادث الاضطراب التى وقعت أخيرا ، ثم قال إن الحكومة البريطانية تعلم أن أشياعا غير مخلصين للنظام القائم فى السودان يحاولون عمدا إثارة القلق والاضطراب وأن هذه الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاما فى أخذ هؤلاء المشاغبين بالشدة . وهذا هو النص الانجليزى :

"His Majesty's Government will afford the Sudan Government their full support in dealing firmly with such agitators..."

وفى ٦ يوليه سنة ١٩٢٤ أرسل المندوب السامى البريطانى إلى رئيس الحكومة المصرية خطابا ضمنه رواية للحوادث التى وقعت فى السودان فى شهر يونيه السابق ، وأنكر فيه أن حكومة السودان تشجع حركة سياسية مصطنعة بقصد انفصال السودان عن مصر ، ثم قال إن حكومة السودان مقتنعة — من أدلة قوية — بأن الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر . وقد ختم هذا الخطاب بنفس المعنى وبنفس العبارة التى ختم بها خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى وزير مصر المفوض المتقدم ذكره.

٢ — وفى أوائل أغسطس سنة ١٩٢٤ اشتد الاضطراب فى السودان وبدأت حوادثه بتظاهر طلاب المدرسة الحربية فى الخرطوم وتظاهر أورطة السكة الحديد (المصرية) بعطبرة وإطلاق النار عليهم . وقد أرسل رئيس مجلس الوزراء برقية إلى الحاكم العام بالسودان يطلب منه فيها موافاته بالبيانات الكافية وإحاطته بما يحصل فى ذلك الشأن فلم يجب الحاكم العام عن هذه البرقية أو غيرها مما أرسله إليه رئيس الحكومة ، ولكن دار المندوب السامى هى التى كانت تخاطب الحكومة المصرية بحجة أن هذه هى الأصول الواجبة المراعاة للاتصال فى الشئون المتعلقة بالسودان .

وكانت الحكومة المصرية ترغب فى تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق فى حوادث السودان ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح .

وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ أرسلت الحكومة المصرية بواسطة وزيرها المفوض بلندن — احتجاجا إلى رئيس وزراء الحكومة البريطانية جاء فيه :

" إن الحكومة المصرية تتتبع بمزيد الحزن والأسف الحوادث الأليمة التى تتوالى فى السودان منذ بضعة أسابيع . . . ، على أن هذه الحوادث الداعية إلى الأسى من كل وجه ليست فى نظرها إلا نتيجة طبيعية للخطة التى نهجها الموظفون البريطانيون فى السودان .

وان هـذه الخطة التى ترمى ، على ما يظهر ، إلى فصل السودان عن مصر تبدو بنوع خاص فى منع جميع مظاهر التعلق بمصر و بزعيم الأمة الموقر ومنع مظاهر الولاء لمليك البلاد ، وكذلك فيما اتخذ من وسائل القمع الشديدة فى هذا الشأن . . . فكانت نتيجة هـذه الخطة سفك الدماء الداعى إلى الحزن وتعزيز الجنود البريطانية فى السودان ، ذلك مما لا تستطيع الحكومة المصرية السكوت عنه طبعا ولا يجمل الشعب المصرى غير مكترث بهذه الحال . .

و بناء على ذلك ترى الحكومة المصرية من واجبها أن تحتج على خطة أدّت إلى تلك النتائج الداعية إلى الأسف . وبما للحكومة المصرية من الرغبة الصادقة فى وضع حد لهذه الحالة و إزالة كل عقبة فى سبيل الاتفاق المرغوب فيه رغبة شديدة ترى ضرورة إيقاف المحاكمات التى شرع فيها والمبادرة إلى تأليف لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد ما قد يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر . وإلّا فلا تقع المسئولية على عاتق الحكومة المصرية" .

وفى اليوم ذاته (١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤) سلّم نائب المندوب السامى لرئيس الوزارة بالنيابة مذكرة من الحكومة البريطانية وصفها نائب المندوب السامى بأنها "مفكرة غير لطيفة désagréable نص ترجمتها :

"إزاء الاضطرابات التى وقعت حديثا من رجال الأورطة المصرية المخصصة للسكة الحديدية فى العطبرة و بور سودان وما أحدثه المشاغبون من الإتلاف لمهمات حكومة السودان ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تريد أن تعلن الحكومة المصرية بأتم الصراحة أنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان وأنها ترى أن تؤيد حكومة السودان باتخاذ جميع التدابير التى قد تراها هذه الحكومة الأخيرة لازمة للمحافظة على الأمن العام .

وقد سبق أن بينت حكومة جلالة الملك موقفها فى مذكرة أرسلت إلى وزير مصر المفوض فى أول يوليه الماضى (وقد سبقت الإشارة إليها) ولا يسعها أن تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية إلا نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان وللطاعن الموجهة إلى الإدارة البريطانية فى تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة الأشهر الأخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية .

ونظرا لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك التدابير لتعزيز الحامية البريطانية وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء .

(٣)

وأن حكومة جلالة الملك لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل إذا رأت ما يهدد الأمن العام" .

وفى ١٧ أغسطس سلمت المفوضة المصرية بلندن مذكرة الاحتجاج (الآنفة الذكر) لوزارة الخارجية البريطانية وتلقت منها مذكرة شفوية بالرد مطابق نصها للمذكرة التى سبق أن قدمها نائب المندوب السامى إلى نائب رئيس الحكومة المصرية فى ١٥ أغسطس .

٣ — وقد ردت الحكومة المصرية بمذكرة قدمتها — بواسطة المفوضية بلندن — إلى وزارة الخارجية فى ٢٢ أغسطس قالت فيها :

" ... وردا على ذلك ترغب الحكومة المصرية فى لفت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى أنها من جهتها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان . فإن الفضل فى استتباب النظام لغاية الآن راجع إلى وجود معظم الجيش المصرى بالاستمرار فى السودان... وبالرغم من ذلك تلاحظ الحكومة المصرية مع الأسف أن العراقيل تقام فى طريق مباشرتها سلطتها الشرعية فى السودان ...

وقد أتاحت الفرصة للوزارة الحالية أيضا إعلان وجهة نظرها عن مسألة السودان فى التصريحات العلنية التى فاه بها رئيسها وفى المذكرة التى قدمها وزير مصر المفوض بلندن إلى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٧ يونيه الماضى . أما الموقف الذى بينته حكومة حضرة صاحب الجلالة فى مذكرتها المؤرخة أول يوليه سنة ١٩٢٤ فإن الحكومة المصرية لم تقبله فى وقت من الأوقات .

هذا والحكومة المصرية لا يسعها أن تعد الحوادث الأخيرة إلا نتيجة لما وقع من بعض موظفى السودان البريطانيين من الشطط ولما تردد ذكره مرارا وتكرارا فى البرلمان البريطانى وفى الصحافة البريطانية فى خلال الأشهر الأخيرة من العبارات المقلقة إنكارا لحق مصر على السودان ... ومما يجب ملاحظته أنه لما كانت أورطة السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ؛ فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها ؛ وترى الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام أن يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع إلى الحكومة المصرية قرارا بإبعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيز الحاميات الموجودة فيه . ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقدم السودان وطمأنينة أهله فهى لم تتأخر أبدا ولا تتأخر عن اتخاذ جميع الوسائل الناجعة لحفظ النظام وإبدال أية وحدة مصرية إذا دعت الحال إلى ذلك فى السودان ... "

وفى ٢٤ أغسطس قابل نائب المندوب السامى رئيس الوزارة المصرية بالنيابة وأبلغه شفويا:

"وفى الوقت الحاضر لا يسع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تفكر إلا فى اضطرابات السودان التى أثيرت من مصر ، وأن حكومة السودان التى تؤيدها حكومة صاحب الجلالة البريطانية تأييدا تاما ، لقادرة على اتخاذ التدابير اللازمة إزاء هذه الاضطرابات. وليس فى الإمكان التنبؤ منذ الآن بجميع التدابير التى قد تضطر (الحكومة البريطانية) وحكومة السودان إلى اتخاذها لملافاة عواقب نشر الدعوة الضارة فى السودان... ومع ذلك فإن (الحكومة البريطانية) مازالت إلى هذه الساعة تأمل أن الحكومة المصرية — إجابة للتصريح الذى فاه به مستر رمزى ماكدونالد فى مجلس العموم فى ٣٠ يونيه — ستعمل على احترام الحالة الحاضرة Statu quo غير أنه يجب ألا يكون هناك أدنى شك فى أن (الحكومة البريطانية) عاقدة النية تماما على ألا تتخلى عن أى تعهد من تعهداتها نحو حكومة السودان أو الشعب السودانى".

٤ — أما التصريح الذى كان أعلنه مستر رمزى ماكدونالد فى مجلس العموم فى ٣٠ يونيه وأشار اليه نائب المندوب السامى فى حديثه ، فقد جاء فيه :

"لقد كنت أؤمل أن فى الإمكان تسوية المسائل المعلقة بيننا و بين مصر المستقلة بواسطة مفاوضات شخصية تجرى فى جو هادئ بينى وبين زغلول باشا ... ... ولقد امتنعت إلى الآن عن إلقاء أى تصريح من شأنه تحديد حرية المفاوضات ، تلك الحرية التى كان من حقنا المطالبة بها . ولكن على أثر ما وقع من الحوادث أرى من الضرورى أن أبين لكل من يهمهم الأمر ، أنى لا أظن أن هذا المجلس يستطيع أن يقبل اتفاقا من شأنه الإخلال بتعهداتنا فى السودان أو المساس بإداراته الحالية أو بسير تقدمه . و إنى معتقد بأن توافر حسن النية والإخلاص بيننا وبين مصر لمن الأهمية بمكان عظيم لكل منا . و إنى ما زلت واثقا من أن الرجال المسئولين فى حكومتى البلدين يرفضون تعضيد المطالب التى يستحيل تحقيقها ويكون من شأنها القضاء على كل أمل فى الاتفاق" .

٥ — وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ أرسل وزير الخارجية البريطانية إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية بلندن خطابا بالرد على مذكرة احتجاج الحكومة المصرية المقدم (فى ٢٢ أغسطس) وجاء فى هذا الخطاب :

" إن المحافظة على النظام فى السودان هو مبدئيا شأن الحاكم العام الذى يتولى القيادة العليا لجميع القوات فى السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية

١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التي تتمتع بها مصر في السودان إنما هي مستمدة من هذه الاتفاقية وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصرى والصحافة المصرية .

وإن الاضطرابات العسكرية الأخيرة كانت موضع التحقيق أمام محاكم مؤلفة من ضباط بريطانيين ومصريين وستبلغ قرارات هذه المحاكم إلى الحكومة المصرية في الوقت المناسب . أما المشاغبات التي أحدثها المدنيون فقد نظرت فيها المحاكم المدنية وفق أحكام القانون . وليس لدى الحكومة البريطانية ما تزيده الآن على ما سبق أن أعلنته من رأى متعلقا بأسباب تلك الاضطرابات .

٦ — حدث بعد ذلك أن قابل رئيس الوزارة المصرية سعد زغلول باشا رئيس الوزارة البريطانية مستر رمزى ماكدونلد للتحدث معه بقصد تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وانجلترا وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة والسعي إلى إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين . وقد تناولت المحادثات أهم المسائل المعلق حلها بين الدولتين ثم انتهت بغير اتفاق بين الرئيسين . وفي ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أرسل رئيس الوزارة البريطانية خطابا إلى المندوب السامى في القاهرة عن موقف الحكومة البريطانية إزاء مصر والسودان . ونشر هذا الخطاب في كتاب أبيض . وقد جاء فيه عن مسألة السودان ما يأتى :

"... وينبغى أن أصر على التصريح الذى كنت أبديته عن هذا الموضوع في مجلس العموم . فلا يجب أن يحوم حول ذلك أى شك في مصر أو في السودان ...

وأن واجب المحافظة على النظام في السودان يقع الان بالفعل على عاتق الحكومة البريطانية وستقوم هذه الحكومة بكل ما يلزم لتحقيق تلك الغاية . ولقد التزمت هذه الحكومة منذ ذهابها إلى السودان — التزامات أدبية ثقيلة إذ أنشأت فيه نظاما حسنا للإدارة ، ولذلك فإنها لن تسمح بهدم هذا النظام وتعتبر مسؤليتها في ذلك وديعة لأهالى السودان ، ولا محل للتفكير مطلقا في ترك السودان قبل أن تتم عملها .

وليس لدى الحكومة البريطانية أية رغبة في نقض النظم القائمة ولكنها يجب أن تنبه على أنها لا يمكن أن تحتمل حالة قائمة تمكن الموظفين العسكرين والمدنيين من التآمر على النظام ، وأن حكومة السودان لتعجز عن أداء واجبها إذا هى سمحت ببقاء هذه الحالة ولم يكن النظام القائم مقبولا ومعمولا به في إخلاص ووفاء .

ولم يفت الحكومة البريطانية أن تعترف بأن لمصر مصالح مادية معينة فى السودان يجب أن تكون مكفولة ومحمية ، وهذه المصالح تتعلق على وجه الخصوص بنصيبها فى مياه النيل وباستيفاء مطالبها المالية من حكومة السودان . وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة على الدوام لضمان هذه المصالح على وجه يرضى مصر ...“

(٢) مقتل السردار

المذكرات

المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى وبين رئيس مجلس الوزراء أثر مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام

المذكرة الأولى

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

ياصاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة .

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى بحكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكاراً مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيآت على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

١ — أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ — أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

٣ — أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ — أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ — أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعيّن فيما بعد .

٦ — أن تبلّغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشؤون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وإذا لم تلبّ هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ،

الإمضاء : أللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

إلحاقا ببلاغى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

١ — بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

٢ — إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ — من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ماقد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصاته .

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ،

الإمضاء : أللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين بالمذكرة التالية :

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

ياصاحب الفخامة

ردا على المذكرتين اللتين سلمتما إلى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع . وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هى اقتفاء أثر المجرمين وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض، وان النتيجة المرضية التى أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ و إرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام و بأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعدّ فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى و يعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان . وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى ولذلك لا ترى فى وسعنا الرد على هذه المسألة. وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن .

و إنى لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أى حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وفى مساء ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل المندوب السامى البريطانى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المذكرة الآتية :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

ياصاحب الدولة

إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى :

أولا — أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا — أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم ، فى الوقت المناسب ، العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر.

وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى ،

الإمضاء : أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

(٣) قوة الدفاع السودانية

(١) إنشاء قوة الدفاع السودانية :

١ — طلب المندوب السامى البريطانى فى الإنذار الذى أرسله إلى رئيس الوزارة المصرية (المغفور له سعد زغلول باشا) فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن تسحب الحكومة المصرية من السودان الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى وأشار إلى أن الوحدات السودانية (من الجيش المصرى) ستحوّل إلى قوة سودانية تتبع حكومة السودان وحدها ويتولى قيادتها العليا حاكم السودان .

ولما رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب محتجة بأنه يتضمن تعديلا للحالة القائمة فى السودان ويخالف حكم المادة ٤٦ من الدستور المصرى ، رد المندوب السامى بمذكرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بأنه إزاء رفض الحكومة المصرية قد أصدرت لحكومة السودان التعليمات اللازمة لسحب الوحدات المصرية البحتة من السودان وإجراء التعديلات المترتبة على سحبها . وقد تم بالفعل إخراج هذه الوحدات المصرية مع عدد كبير من المستخدمين المدنيين الملحقين بها .

٢ — وفى يناير سنة ١٩٢٥ كتب المفتش العام بالجيش المصرى (بناء على أمر نائب السردار) إلى وزير الحربية المصرية يطلب منه أن يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على مرائض فى الجيش المصرى والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدّم لهم وظائف مستمرة فى الجيش المصرى وأنهم أحرار فى الاستقالة من وظائفهم الحالية والخدمة فى قوة الدفاع السودانية ، وأن الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبالغ المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات ولحين تاريخ النقل .

وقد عرضت دار المندوب السامى على رئيس الحكومة المصرية مشروع مذكرة بهذا المعنى .

استُفتى رئيس لجنة قضايا الحكومة فى هذه المسألة فقدم فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ مذكرة مسهبة إلى رئيس مجلس الوزراء قال فيها :

(١) إن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى يناير سنة ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما .

(٢) ان إدارة السودان المخولة بحسب هذه الاتفاقية للحاكم العام هى إدارة مستقلة (autonome) فى كافة النواحى السياسية والتشريعية والإدارية ولذلك قد يبدو لأول وهلة أنه لا يوجد أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين إنشاء قوة دفاع فى السودان و بين ما لحكومة السودان من استقلال ذاتى فى الإدارة .

(٣) على أن إنشاء قوة الدفاع السودانية تظهر مخالفته (فى الواقع) لأحكام اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولأحكام الدستور المصرى بسبب الأحوال الخاصة التى أنشئت فيها هذه القوة (أولا) لأن الحكومة البريطانية ليس لها قانونا حق الانفراد بإصدار الأمر باتخاذ مثل هذا الإجراء الهام إلى الحاكم العام الذى هو ممثل الحكومتين ونائبهما المشترك فى إدارة السودان و (ثانيا) لأن الداعى السياسى إلى اتخاذ هذا الإجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة و بزوال الاضطرابات فى السودان و بذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على إنشاء قوة الدفاع فى السودان

(٤) مع ذلك فإن موافقة الحكومة المصرية على إنشاء قوة الدفاع — إذا رأت أن توافق عليه — لا يصحح ما يكون فى تأليف هذه القوة أو فى تنظيمها من العوامل التى تناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصرى لأن هذه القوة لا يبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان باعتباره ممثلا للشركة القائمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية و إنما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر أو فى خدمة مستعمرة بريطانية .

(٥) لذلك اقترح المستشار سدا للذريعة ودفعا للشبهة أن تتفق الحكومتان على بعض النقط الهامة مثل تسمية القوة الجديدة والعلم الذى تستعمله وطريقة تجنيدها ومنح العرائض لضباطها وعلاقة حاكم السودان العام بسردار الجيش المصرى وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى . . . إلخ .

(٦) فإذا لم يمكن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفصيلات وأرادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة الراهنة فيما يتعلق بحقوقها فى السودان فيجب عليها أن تجيب بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ولا تعترف بحق الضباط السودانيين فى الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة فى القوة السودانية بل إنها تعتبر من يقبل منهم الخدمة فى القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش أو المكافأة .

٣ — وعلى أساس هذه المذكرة عقد فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ برياسة مجلس الوزراء اجتماع بين رئيس الوزارة ونائب المندوب السامى عرض فيه الرئيس إجراء التعديل فى مشروع

المذكرة المقدمة من دار المندوب السامى على الوجه الذى تقترحه الحكومة المصرية — ولما لم تسفر المناقشة عن أى اتفاق صرح نائب المندوب السامى بأنه لم يبق محل للطلب المقدم من السردار فى خطاب ٣ يناير و بأنه سيقترح على حاكم السودان العام أن يمنح الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض خاصة غير عرائضهم الحالية (المصرية) وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام فى الاحتفاظ بهم فى (خدمة القوة الجديدة) فيمكن للسردار إحالتهم إلى المعاش .

٤ — وفى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ أصدر حاكم السودان العام — بمقتضى السلطة العليا المخولة له فى أمر تعيينه — منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، وقد جاء به :

(أولا) أن القوة الجديدة تتبع وتخضع owe allegiance لحاكم السودان العام .

(ثانيا) أن الحاكم العام هو الذى يعين و يعزل جميع الضباط وأن جميع العرائض تصدر باسمه .

(ثالثا) أنه لما كانت الحكومة المصرية غير قادرة على أن تمضى فى استخدام الضباط السودانيين فى الجيش المصرى فإن حاكم السودان سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه منهم جديرا بذلك .

(رابعا) أنه بمجرد منح العرائض الجديدة لهؤلاء الضباط تتحمل حكومة السودان كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم و بالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى .

وقد جاء فى ديباجة هذا المنشور أن إنشاء قوة الدفاع السودانية قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان .

٥ — لم يبلّغ هذا المنشور إلى الحكومة المصرية إلاّ فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ بخطاب أرسله المندوب السامى إلى رئيس الوزارة .

ولكن ذاع خبر المنشور قبل ذلك فى التلغرافات العمومية منذ يوم إصداره .

وقد نشرت جريدة الأهرام فى ٢٠ يناير برقية من مراسلها الخاص بلندن عن مقال افتتاحى فى جريدة التيمس استحسنت فيه الإجراء الذى اتخذ فى السودان وأشارت إلى الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام وذكرت ما كانت قد اقترحته الجريدة من الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية . ثم تكلمت عن نظام

الاشتراك فى حكم السودان Condominium فقالت عنه إنه لا يعدو أن يكون فى أحسن الظروف نظاما مؤقتا وأما فى أسوأ الظروف فإنه يمهد تربة خصبة للأخطار واستنتجت من ذلك أنه لابد من إبدال النظام القائم باتفاق نهائى نافع لجميع أصحاب الشأن ثم قالت إن انشاء قوة للدفاع عن السودان تخضع لحاكم العام وحده هو خطوة رائعة نحو تحقيق تلك الغاية .

٦ — بادر رئيس الوزارة المصرية بالرد على تبليغ المندوب السامى (من المنشور الخاص بإنشاء قوة الدفاع فى السودان) بخطاب فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ جاء فيه :

" إنه لا يسع الحكومة المصرية إلا إبداء أسفها لما رأته من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى و بين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البحتة منه " .

... ...

" وان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يحيد فى تنفيذ الاجراءات التى تشير إليها تلك المذكرة (إنذار ٢٢ نوفبر سنة ١٩٢٤) وعلى الخصوص فى الشكل الذى تنفذ به ، عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التى تجمع السودان بمصر والتى لم يقصد اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الإخلال بها " .

... ...

" إن الموقف الذى وقفه حاكم السودان العام قد سبب (للحكومة المصرية) قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأى العام بمصر ".

" فلهذه الأسباب لا يسعنى بحق إلّا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية وأن أؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة وكذلك الظروف الخاصة بتاليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ، كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظة بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها " .

٧ — وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ كتب المندوب السامى إلى رئيس الوزارة المصرية يخبره بأنه " اعتبارا من تاريخ إنشاء قوة الدفاع السودانية تكون نفقاتها على ميزانية حكومة السودان " .

(ب) اشتراك مصر فى نفقات الدفاع عن السودان :

٨ — بمناسبة إعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ أن تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة (١٩٢٥ — ١٩٢٦) كما كانت فى السنة الحالية (١٩٢٤ — ١٩٢٥) تماما من غير زيادة ، على أن يبيّن فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان .

وبناء على ذلك كتب رئيس مجلس الوزراء خطابا إلى المندوب السامى فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ أشار فيه إلى الخطابات المتبادلة بينهما فى ٢٥ و ٢٦ يناير (الخاصة بإنشاء قوة الدفاع السودانية) وإلى ما جاء فى رد الحكومة المصرية من احتفاظها بحقوقها فى مسألة السودان ثم قال :

"تلك هى وجهة نظر الحكومة المصرية ، ولذلك أتشرف بأن أحيط فخامتكم علما بأنه لما كانت الحكومة مصمّمة على صيانة تلك الروابط القوية ، ولما كانت لا يسعها التخلى عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهى ترغب فى اثبات مصلحتها الدائمة فى تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك فى الدفاع عن الأراضى السودانية . ولهذا الغرض فإن مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية فى السودان كل ما يتبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية فى القطر المصرى . ولما كان مشروع ميزانية الحكومة المصرية للسنة المالية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ قد تم إعداده فيما يتعلق بمصروفات وزارة الحربية وظهر أن الباقى يبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها" .

٩ — وقد أجاب المندوب السامى فى نفس التاريخ بخطاب قال فيه إنه أحاط الحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ثم قال :

"و بالرغم من الإجراءات التى اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية فإنها أبقت السيادة المشتركة التى أوجدها الاتفاق المعقود فى سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر ولذلك فهى تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة فى النفقات إنما هو حق وعدل ، وتوافق على أن يحدّد قيمة ما تدفعة لهذا الغرض بمبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه .

١٠ — بقيت مصر تعاون فى نفقات الدفاع عن السودان بمبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه سنويا .

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عقد الاتفاق الخاص بديون مصر على السودان بين وزير المالية المصرية ومندوب وزارة المالية البريطانية تنفيذا للفقرة ١٧ من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف والخطابين المتبادلين بين رئيسى الفريقين المصرى والبريطانى فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وبموجب هذا الاتفاق احتفظت الحكومة المصرية بحقها فى وقف الإعانة الخاصة بالدفاع عن السودان عند عودة الجيش المصرى إليه بشرط أن تخطر الحكومة السودانية بذلك فى وقت لائق حتى تتمكن من تدبير الأمر .

وبمجرد حصول الاتفاق على عودة وحدات من الجيش المصرى إلى السودان قررت الحكومة فى فبراير سنة ١٩٣٨ تخفيض الإعانة إلى نصف مليون جنيه على أن تقطع الإعانة فى السنة المالية القادمة . وقد تمسكت الحكومة البريطانية بالنص الوارد فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ على وجوب إعطاء حكومة السودان مهلة معقولة لتدبير شئونها المالية وانتهت المخاطبات التى دارت فى هذا الشأن بين السفير البريطانى ورئيس الوزارة المصرية إلى الاتفاق على استمرار دفع الإعانة فى السنة المقبلة مخفضة إلى ربع مليون جنيه ثم وقفها فى السنة التالية بعد ذلك .

(ج) مركز أفراد الدفاع السودانيين فى مصر :

١١ — فى ٤ يناير سنة ١٩٤٣ كتب حاكم السودان العام إلى رئيس الوزارة يقترح عليه أن تكون محاكمة أفراد قوة الدفاع السودانية (الذين يوجدون بمصر فى أثناء الخدمة) عن جرائم القانون العام المصرى ، أمام محاكم عسكرية تعقدها السلطات العسكرية التى يتبعونها . وقد وضح الحاكم فى هذا الخطاب أن النظام المتبع فى السودان يقضى بجواز تخلى المحاكم السودانية عن محاكمة أفراد القوات البريطانية أو المصرية عما يرتكبونه من جرائم القانون العام وتسليمهم إلى السلطة العسكرية التى يتبعونها لإجراء محاكمتهم ، وأبدى رغبته فى العمل بنظام مماثل فى مصر بالنسبة لأفراد قوة الدفاع السودانية . وبعد أخذ رأى لجنة قضايا الحكومة أجاب رئيس الوزراء فى أول أبريل سنة ١٩٤٣ بعدم إمكان الموافقة على اقتراح الحاكم العام "نظرا لتنافيه مع طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فضلا عن عدم قيام الحاجة الماسة إليه" .

(د) مركز المصريين بأزاء قوة الدفاع السودانية :

١٢ — طلب أحد الموظفين المصريين الإذن له بالتطوع للخدمة فى قوة الدفاع السودانية فأجابت سكرتارية مجلس الوزراء بناء على فتوى رئيس لجنة قضايا الحكومة بالرفض فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ . وجاء بالفتوى أنه لا يجوز للمصريين الخدمة فى جيش غير الجيش المصرى بدون ترخيص من الحكومة المصرية وأن اشتراك المصرى فى أعمال حربية ضد دول المحور لا يتمشى مع السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية أزاء الحرب الحاضرة فلا يحسن فى الوقت الحاضر إعطاء الطالب ترخيصا بذلك .

٥ ـ السودان فى مفاوضات سنة ١٩٢٧

(ثروت ـ تشمبرلن)

(١) المادة (١١) من المشروع المصرى الخاصة بالسودان

مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن تتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر .

(٢) المادة (١٣) من المشروع البريطانى الخاصة بالسودان

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام ، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال

الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب .

---

(٣) مذكرة ثروت باشا

بملاحظات عامة على المشروع البريطانى

أما المسائل المستعجلة التى يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فورا فهى التى أوضحتها فى المادة الثانية من مشروعى أى : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الرى

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ — قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التى جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا مراء فى أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت إليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر . ولا يخامرنى شك فى أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، فى عهد الصداقة الذى سيفتتح بمعاهدة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتما قدمت إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن توجه فى هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين .

وأن الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية فى سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ فى الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لعودة الأحوال إلى مجراها السابق . ولقد وافق

البرلمان المصرى على تلك الاعتمادات فى ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مع ... بهذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة فى السودان ليست إلا وقتية لا بد أن تسوى عند سنوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلى مصر عن حقوقها فى السودان ، وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين فى السودان — يخل بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا .

لذا كان الحل الذى يتفق وحقه مع مركز بريطانيا العظمى وتفوقها مع تأييد مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة فى السودان إلى مجراها السابق فى سنة ١٩٢٤ ريثما يسوى سائر نهائيا . وهو أيضا الحل الذى وعد يجعل البرلمان المصرى على الاستمرار فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان فى الميزانيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا نعدو أن تكون أمرا طبيعيا لا صعوبة فيه ولا تعقيد فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمرا لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال إلى ما كان عليه ، البدء فى تنفيذ معاهدة التحالف لاسيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبع على قرار الود الصريح .

مياه النيل — أما فيما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لى أن المشروع البريطانى يوافق فى الواقع على ما أبديته فى الاقتراحات فى المعاهدة المادية عشرة من مشروعى ، غير أنه أفرغها فى صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأ فى نظرى — أن السياسة الإنجليزية ترمى إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل . الحق أنى لا أجد تفسيرا واضحا للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة "منع تمثل مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعملية سد سنار" وعبارة "إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها" فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا مراقبة حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال

المستشارين أو وكلاء وزارة ، وأرجعهم فيما شئت من علم ومن إخلاص ، تلك التقاليد تقضي بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد رؤيت دائما وبخاصة في إنشاء خزان سنار . أفليس من الأسهل في هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التي اقترحتها بدلا من الصيغة الملتوية الواردة في المشروع خصوصا وأن هذه الصيغة على إبهامها تؤدي إلى نفس النتائج العملية التي تؤدي إليها الصيغة الصريحة ؟

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة الفقرة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الري التي قد تباشرها مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق له على السودان ، وإنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نقلات الأعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذي ينجم من جراء أعمال الري فليست المعاهدة على ما نرى موضعا لذكرها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . مع أن مصر لم تغفل قبل من واجباتها في هذا الموضوع .

بقي أن نتبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٩ الذي يشير المشروع إليه في معرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصا وأنه يلاحظ أن المشروع البريطاني لم يشر إلى التعديلات التي أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة ري السودان على ما أذكر .

في أغسطس سنة ١٩٢٧

امضاء

عبد الخالق ثروت

٦ — السودان فى مفاوضات سنة ١٩٢٩

(محمد محمود — هندرسن)

(١) بيان محمد محمود باشا

عن مفاوضات سنة ١٩٢٩ التى أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية

المادة ١٢ :

أنكرنا أن تضمن هذه البلاد التى تقرر التسوية الوقتية لمسألة السودان أى وضع جديد أو محدث لمركز الطرفين وذلك اكتفاء بحكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ التى استقر الرأى على العودة إليها . فوجب لذلك أن تحذف كلمة (condominium) ، كذلك رؤى أن تصدر المادة باحتفاظ مصر بحقها فى المفاوضة بشأن السودان تنويها بأهمية ذلك الحق . واتفق فضلا عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يترتب عليه عودة الجيش المصرى إلى السودان ، كما يترتب عليه أن يظل الحاكم العام متوليا للسلطات التى فوضتها له الدولتان بالاتفاقيتين المتقدم ذكرهما .

ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع للبلاد و إجراء الحكم فيها ، فقد أثيرت مسألة تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات إذ كانت هذه السلطة لا تدخل فى نطاق السلطات التى قررتها اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ للحاكم العام . وبعد مناقشات طويلة انتهى الرأى إلى ما تضمنه الكتابان المتبادلان فى هذا الشأن . وهو مظهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية فى السودان كان يوشك أن يمحى عليه العرف الذى جرى فى السنين الأخيرة .

واستطرق البحث إلى التشريعات والإجراءات التى جعلت المصريين فى حكم الأغراب عن السودان و إلى ما تضمنته تلك التدابير المختلفة من وجوه التضييق حتى ظن المصريون الظنون بمرامى الحكومة الانجليزية فى السودان وتم التفاهم على أن العودة لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة فى تنفيذهما كفيل بأن يرد الأمر إلى نصابه الطبيعى ، وهو بلا شك كذلك خصوصا إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى صلب المعاهدة التى يضمن أحكامها التحكيم يجعل لأحكام تلك الاتفاقيتين قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيرا أثيرت مسألة ديون مصر على السودان واتفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

(٢) مشروع (ا)

المادة ١٢ :

تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقا لأى تعديلات لتلك الشروط توضع فى المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات.

ويسمح لأورطة مصرية أن تكون فى السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصرى إلى الموظفين التابعين له .

---

(٣) مشروع (ب)

المادة ١٣ :

مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقيتين المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر ، بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . وعندما تصبح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية فى السودان .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عندما كنا نتناقش في المادة الثالثة عشرة من المعاهدة التي وقعناها اليوم اتفقنا على أن أمر السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول في أمره إلى تسوية عادلة .

كذلك اتفقنا على أن يتولى الماشية به مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح المعاهدة نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين من الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيا لتسويته تسوية عادلة .

(٤) مشروع (ج)

ملحق نمرة (١) لكتاب مستر ا . هندرسن إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

مقترحات لاتفاق إنجليزي مصري

المادة ١٣ :

مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقيتين المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عندما كنا نتناقش فى الفقرة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقنا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة .

كذلك اتفقنا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيا لتسويته تسوية عادلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر و بريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر و بريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم ، وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لايكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر و بريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يراد تطبيقها على السودان وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية إلى السودان .

فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودّية التى تفاوضنا بها فى المقترحات ، كما تؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانيه ببريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علما بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذا الشأن .

(٥) اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

ألقى فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ أمام رئيس مجلس الوزراء الملك وسفير بريطانيا خطابا قال فيه .

"طلبتم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها إلى ممثل من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية (عقب مقتل سير لى ستاك) أن تزاد مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود" .

وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة فى ١٢ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة تمس على الأخص مصالح لأوانها ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تكفل بالتزام الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وعلى أثر هذا الرد أبلغتم فخامتكم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة إلى مقدار غير محدود .

والآن وقد أعيدت لحسن الحظ العلاقات الودية بين البلدين ، فإنى أرى من واجبى لفت نظر فخامتكم إلى أن ما أشرتم إليه فى مذكرتكم المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر قد أحدث قلقا شديدا فى البلاد . ومما لا يخفى على فخامتكم أنه فى جميع المناقشات التى دارت بين الحكومتين فيما مضى سعيا وراء الاتفاق على نظام مياه النيل ، وبالأخص على مسألة توسيع نطاق الرى فى السودان ، ما فتئت الحكومة المصرية تطالب فى حزم بما لها من الحقوق فى مياه النيل .

وكان على الدوام من رأى الحكومة المصرية أن توسيع نطاق الرى فى السودان يجب ألا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا . ولا أظننى مخطئا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف .

لهذا أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر فى مسألة ترى الجزيرة والعدول عن التعليمات المشار إليها فى المذكرة المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سالفة الذكر . فإن ذلك لما يزيد فى توطيد العلاقات الحسنة بين البلدين .

وأجاب المندوب السامى بخطاب فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تقدر ما أعربتم عنه دولتكم من عواطف المودة الصادقة وتشاطركم تماما الرغبة فى إعادة العلاقات الحسنة وتوطيدها بين البلدين بعد ما طرأ عليها من الشوائب المكدرة .

ويسرنى اليوم أن أوقف دولتكم على وجهة نظر حكومتى فى هذا الموضوع .

وإنى لفى غنى عن أن أذكر لدولتكم ما قامت به الحكومة البريطانية مدة أربعين عاما من السهر على زيادة الرخاء الزراعى فى مصر ، كما أنى أؤكد لدولتكم من الآن أن الحكومة البريطانية مع عظم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوى مطلقا الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل ، تلك الحقوق التى تعترف بها اليوم كما كانت تعترف بها فى الماضى سواء بسواء . وأن الحكومة البريطانية عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى .

على أن الحكومة البريطانية ، مراعاة لهذه الاعتبارات وإثباتا لنياتها ، مستعدة لإصدار التعليمات إلى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق الجزيرة توسيعا لاحقا له ، وهى التعليمات المشار إليها فى المذكرة المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر على أن تؤلف لجنة خبراء من مستر كاتر كمير رئيسا ، وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين ومن مستر ر . م . مالك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من قبل الحكومة المصرية . وتجتمع هذه اللجنة ابتداء من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها وذلك مع مراعاة مصالح مصر مراعاة تامة ومن غير الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية . وأن تقدم هذه اللجنة تقريرها حوالى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥ .

٢ — وبعد أن أوشكت تلك اللجنة على أن تتم بحثها وتضع تقريرها مرض رئيسها فاضطرت إلى تأجيل اجتماعها فى يونيه سنة ١٩٢٥ . وبعد وفاة رئيسها اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على أن يستأنف عضواها الآخران عملها فأتمت عملها وقدمت تقريرها المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ .

٣ — وقد أخذت وزارة الأشغال المصرية فى درس هذا التقرير ، ثم استمرت المحادثات والمراسلات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى بشأن الاقتراحات والنظريات الواردة فى التقرير والقواعد العملية لطريقة تنفيذ ما تضمنه ، حتى تم الاتفاق بين الحكومتين فى مايو سنة ١٩٢٩ وتأيد هذا الاتفاق بخطابين متبادلين بين رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ . قال رئيس مجلس الوزراء فى خطابه :

"إن الحكومة المصرية توافق على أن البت فى هذه المسائل (مسائل الرى) لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق .

ومن البين أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائما — كما تعلم سعادتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة ، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر فى توسعها الزراعى وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد فى هذه المذكرة .

وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذى يعتبر جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق .

ثم استطرد الخطاب فى بيان ما تراه الحكومة المصرية من تعديل فى تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان وبيان ما اتفق على وجوب مراعاته فيما يختص بأعمال الرى على النيل .

وقال المندوب السامى فى خطابه :

"ومع تأييدى للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى واردة فى مذكرة دولتكم فإنى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد منه سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما .

وأن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثير له فى الحالة الراهنة فى السودان .

وفى الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد .

ولم يزل هذان الخطابان المتبادلان (المعبر عنهما باتفاقية مياه النيل) أساس العلاقة بين مصر والسودان فيما يتصل بمسائل الرى ، إذ لم تتعرض معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فى سنة ١٩٣٦ لتلك المسائل ، إلا بما جاء فى المذكرة الثالثة المتبادلة بمصر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ من أنه " قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته " .

٧ — السودان فى مفاوضات سنة ١٩٣٠

(النحاس — هندرسن)

(١) من محضر جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠

خامسا — السودان : إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة تقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا .

المادة ١٣ من المشروع الأول للوفد الرسمى المصرى فى ٢ أبريل ١٩٣٠ :

١٣ — إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

(٢) من حديث دار بين مستر هندرسن والنحاس (باشا)

بدار المفوضية المصرية بلندن فى ٣ إبريل ١٩٣٠

مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جدا منها مسألة السودان .

النحاس (باشا) — وماذا فى الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك فى الإدارة . وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

مستر هندرسن — الفرق كبير جدا لأن مادتنا تشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والحالة التى نجمت عنها وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وانجلترا فى إدارة السودان . وأنتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وانجلترا فى إدارة السودان اشتراكا فعليا ، فماذا تقصدون ؟

النحاس (باشا) — نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا فى أيدى المصريين والانجليز معا وهو مالم نكن نعترف به من قبل فهذا فى الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه .

مستر هندرسن — إن ما وقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لا يزال ماثلا فى الأذهان وكذلك التصريحات التى صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقيد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء مستر ماكدونالد عند ما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة فى سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا فى السودان . وقد سئلت فى البرلمان عما إذا كنت مرتبطا بها فأعلنت ارتباطى بها وقبولى لها .

النحاس (باشا) — لقد صدرت تلك التصريحات فى وقت لم تكن فيه مفاوضات ، فالروح التى أوحت بها غير الروح التى تحرك المفاوضين فى وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز مطلقا أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

مستر هندرسن — وماذا عساى أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يتجاوب صداها فى أنحائه ؟

النحاس (باشا) — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا عائق من التصريحات التى صدرت فى ظروف وتحت مؤثرات خاصة. وإذا كنتم تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا وهذه جيوشكم لا تزال فى بلادنا ، فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتمسكون بتصريحاتكم ؟

مستر هندرسن — أنا فى الواقع إنما أشير إلى تصريحاتى فى البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك فى مقترحاتى وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذى ذهبتم إليه ؟

النحاس (باشا) — إن كل ما نريده هو عدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت. ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء انجلترا نصيبا فى إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب التعاون بين الطرفين فى إدارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليهما وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة فأى غضاضة فى ذلك؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

النحاس (باشا) — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدى المصريين والانجليز على السواء .

مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين فى السودان ؟

النحاس (باشا) — الحكومة المصرية .

مستر هندرسن — هـذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الإدارى والعسكرى فى السودان ، وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمـادة التى وردت فى مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس (باشا) — إن طريقة الاشتراك الفعلى فى الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد . وإنمـا نريد التسليم بمبدئها لأن هذا لا يبتعد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ نفسيهما .

مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التى وقعت حديثا فى السودان والتصريحات التى صدرت بشأنه لكان موقفنا اليوم غير ماترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وإنماهى مسألة ما يمكن حمل البرلمـان الانجليزى على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلمـاننا معاهدة فيها نص كالذى تقترحون فإن البرلمـان يرفضها رفضا باتا وتصبح المعاهدة لا تساوى الورقة المكتوبة عليها .

النحاس(باشا) — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولنتعاون معا . ولعلك تذكر يا مستر هندرسن أنى فى بلادى محل الثقة العـامة فى الدفاع عن حقوق البـلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

مستر هندرسن — أعرف ذلك تماما كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضا صعوبة مركزى . لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المـادة الخاصة بالسـودان الواردة فى مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يعـاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد . ولكن لا بد لى من استشارة زملائى فى ذلك أولا .

النحاس (باشا) — يجب علينا أن نفكر ونجتهد فى إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم فى برلمـانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل فى الوصول إلى حل مقبول .

مستر هندرسن — سـوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لا بد أن نصل إلى الاتفاق المنشود . ولنترك الآن هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة ، فلا يمكن والحالة هـذه أن نصل إلى المـادة الخاصة بالسودان . والآن أحب أن أعرف الحكمة فى تغيير المـادة الثالثة الخـاصة بدخول مصر فى عصبة الأمم .. الخ .

---

(٣) ملخص محادثة خاصة

دارت فى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايدبارك

... ...

أما الحديث الذى دار عقب ذلك بين مستر هندرسن ودولة النحاس باشا وتولى الترجمة فيه الأستاذ مكرم فكان خاصا بمسألة السودان وخلاصته أن مستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصرى على اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم الحاجة إلى ذلك اكتفاء بقبول الإدارة المشتركة فى السودان مؤقتا وهى جوهر الاتفاق المذكور ، فقال مستر هندرسن وماذا تعنون بالإدارة المشتركة ؟ فقال النحاس باشا نعنى بها أن يكون لنا وكيل مصرى لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء ، فسأل مستر هندرسن وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء الانجليز الموجودين الآن ؟ قال النحاس باشا نكتفى بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصرى وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة . فقال مستر هندرسن ولكن سيترتب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها . فقال النحاس باشا إنى آخذ على نفسى من باب التسهيل أن أدافع بعد الاتفاق مع زملائى عن إبقاء مبلغ الإعانة السنوية التى تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنية والبرلمان دائما فى حذفها على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود إلى السودان . فقال مستر هندرسن وهل لديكم بيان بعدد هؤلاء الموظفين ؟ فقال النحاس باشا كلا ولكن فى الاستطاعة إعداد هذا البيان فى أقرب فرصة . فطلب مستر هندرسن إعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ماعرضه النحاس باشا من إبقاء مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الزائدين .

وعلى ذلك انتهى الحديث .

الرئيس
امضاء (مصطفى النحاس)

(٤) ملخص حديث خاص

دار فى صباح الأربعاء ٩ أبريل بفندق هايدبارك

فى صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب سير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون ومستر سلبي مقابلة دولة النحاس (باشا) موفدين من قبل مستر هندرسون فقابلهم (دولته) وزملاؤه بفندق هايد بارك . وبلغوه أنه قد وجه إلى مستر هندرسون فى مجلس العموم سؤال عما إذا كان لايزال متمسكا بالنص الوارد فى الكتاب الأبيض بشأن السودان وأن مستر هندرسون أعد جوابه بأنه ليس فى النية الابتعاد عن المبدأ الوارد فى المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضى . فسأل النحاس (باشا) عن المقصود بهذه العبارة وهل هى تعنى التمسك بالنص الحرفى للمادة ١٣ أم تعنى جوهر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، فأجابوا بأنهم لايدرون شيئا عن ذلك وإن كانوا يرجحون المعنى الأول . فقال النحاس (باشا) ولو أنه لاشأن لى فى إجابة مستر هندرسن ولكنى أستحسن أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثانى ، فقالوا إنه لايمكن التغيير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذى وضع الجواب المذكور . فقال النحاس (باشا) ولماذا عرضتموه على ؟ إذن مادام لايقبل التغيير . قالوا إن مستر هندرسن قصد بذلك ألا تفاجأ به . قال النحاس (باشا) إذن فالأمر يرجع إلى مايقصده مستر هندرسن من هذه الإجابة فإن كان يقصد المعنى الأول كان ذلك عقبة فى سبيل الاتفاق أما إن كان يقصد المعنى الثانى فلا اعتراض لنا عليه .

الرئيس

إمضاء (مصطفى النحاس)

ملاحظة :

أرسل الفريق المصرى إلى الفريق البريطانى فى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ اقتراحا للمواد ٩ و ١٣ و ١٦ هذا نصه :

... ...

المادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون إخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا ويباشر الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار اليهما .

... ...

ملاحظة — فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى أن يشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب مستر هندرسن من (دولة) النحاس (باشا) فى حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الإدارة بأنه يعتبر تطبيقا لأحكام هاتين الاتفاقيتين فقبل (دولة) النحاس (باشا) منه ذلك على شرط النص أيضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان فلم يعارض مستر هندرسن فى ذلك وطلب تقديم نص به .

الرئيس

امضاء (مصطفى النحاس)

---

(٥) من محضر الجلسة العاشرة

١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠

فى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فقابل (صاحب الدولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم عبيد مستر هندرسن فى غرفته بناء على طلبه وأخذوا يتناقشون فى المواد ٩ و١٣ و١٦ وقد طالت المناقشة وتخللها إشارة من الجانب البريطانى إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فإنهم يعتبرون المؤتمر قد فشل فى مهمته .

وبعد ذلك عاد (دولة) الرئيس والأستاذ مكرم إلى زملائهما للمداولة ثم استأنفا المناقشة مع مستر هندرسون ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان فى أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف إلى النص الوارد فى مقترحاته الجملة الآتية : بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية على أن تأتى بعد عبارة «يتفق الطرفان المتعاقدان» بحيث يصبح نص المادة كما يأتى :

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما .

فقبل الفريق المصرى هذه الإضافة على أن يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت المذكرة الآتى نصها :

" المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة .

---

(٦) من ملحق لمحضر الجلسة الحادية عشرة

(١٣) اتفقت الحكومتان فى شأن الدين الذى على السودان لمصر على وجوب فحصه الآن بقصد الوصول إلى تسوية تقوم على أساس من العدل والإنصاف .

ولهذا الغرض يجب بمجرد تنفيذ المعاهدة أن يقوم مندوب عن مالية المملكة المتحدة، ومندوب عن وزارة المالية المصرية بفحص هذا الموضوع .

(١٤) اتفقت الحكومتان على ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الأهالى المصريين فى شئون التجارة أو فى حيازة الملكية . كما اتفقتا على أنه إذا طبقت المعاهدة بنفس الروح الودية التى جرت بها المفاوضات فإن حكومة صاحب الجلالة فى الولايات المتحدة تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراح إعادة أورطة مصرية إلى السودان فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

(١٥) وفيما يتعلق بطريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

ستكون الاتفاقات التى تتجه الرغبة نحو سريانها على السودان بطبيعة الحال اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية

وفى الأحوال التى يجرى التوقيع على اتفاق بهذه الصفة بالنيابة عن كل من مصر والمملكة المتحدة وتتجه الرغبة نحو تطبيقه على السودان ، يجب على المندوبين المصريين والبريطانيين أن يصدروا فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا يسجل فى حينه ويفيد بأن توقيعهما بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة على التوالى يراد به فى جملته أن يشمل السودان ، وأنه (فى الأحوال التى يقتضى الاتفاق فيها تصديقا) يسرى هـــذا الاتفاق على السودان طبقا لنصوصه عنـد الانتهاء من تصديق كل من ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فإذا لم يصدر هذا التصريح فلا يسرى الاتفاق على السودان إلا بطريق الانضمام المشار إليه فيما يلى .

وفى الأحوال التى يصدر فيها هذا التصريح لا يقتضى الأمر إشارة خاصة إلى السودان فى وثائق التصديق .

وفى بعض الحـالات التى ينص الاتفاق فيها على انضمام لاحق ، ويكون سريانه على السودان بهـذه الطريقة مناسبا ، يجرى هـذا الانضمام بوثيقة مشتركة يتولى التوقيع عليها بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة بالتوالى شخصان معينان لهذا الغرض . ويجب أن تكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام ، موضوع اتفاق فى كل حالة بين الحكومتين . وفى مثل هذه الحالات لاتكون هناك ضرورة للتصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات على مثل هذه الاتفاقات ، يتصل المندوبان البريطانى والمصرى ببعضهما بطبيعة الحال فيما يتعلق بأى إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

---

(٧) محضر الجلسة الثالثة عشرة

الأربعاء فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة بعد الظهر

عقدت الجلسة فى الميعاد المحدد ولم يحضرها من الفريق البريطانى إلا مستر هندرسن أما الفريق المصرى فقد حضرها بكامل هيئته ولم يحضر أحد من السكرتيرين المصريين أو الانجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الثامنة إلا عشر دقائق مساء . ولم يدون لها تين

الجلستين محضر وقد دارت فيهما المناقشة حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان، وتتلخص هذه المناقشات فى أن الفريق المصرى اقترح أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

" تطبيقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدآن بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وعاتان الاتفاقيتان تستتبعان حتما ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة " .

وقد أجاب مستر هندرسن بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال مستر هندرسن أنه إذا لم يمانع حاكم السودان فإنهم يقبلون أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

" لا يكون هناك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك [1] .

وأخيرا اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتى :

" بالنسبة للصاعب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا فى بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة فى محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية " .

ولكن مستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتى :

" اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأية مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما " .

---

(١) أبلغ مستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أرسل تلغرافا إلى حاكم السودان لأخذ رأيه فى ذلك يفاده الرد بالقبول .

وقد قال مستر هندرسن إن هذا النص يشمل كل مايتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان فرفض الفريق المصرى ذلك إذ لاجديد فيه بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ما طلب الفريق المصرى حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ومن جهة أخرى فإنه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصبة الأمم عند الخلاف فى تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة وفى ذلك مافيه من الإخلال بحكم المادة ١٥ فاقترح مستر هندرسن أن تضاف إلى هذه المادة العبارة الآتية "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥" . وعبارة "أى مادة من مواد" . بحيث يصبح النص كما يأتى :

"مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما" .

فرفض الفريق المصرى ذلك أيضا فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

" إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول فى محادثات فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية أو المتاجرة أو الهجرة" .

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بإشراك مصر فى الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان .

الرئيس

امضاء (مصطفى النحاس)

(٨) محضر الجلسة الرابعة عشرة

الأربعاء فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء

عقدت هذه الجلسة بدار المفوضية المصرية بعد مأدبة عشاء أقامها (دولة) النحاس (باشا) لمستر هندرسن وأعضاء اللجنة البريطانية وغيرهم من كبار الساسة الانجليز .

وحضر الجلسة مستر بكت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية .

مستر هندرسن — يؤسفنى أن أصرح فى هذا الاجتماع بأننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصرى فيما يختص بالسودان نظرا لمركز الحكومة البريطانية الدقيق فى البرلمان . وأحب أن ألفت النظر إلى أننا فى مقترحاتنا لم نبت فى هذه المسألة نهائيا بل تركنا الباب مفتوحا للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن تفشل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصرى هذه المسألة اهتمامه .

النحاس (باشا) — وأنا أيضا بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة فى سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقنا على مبدئها . نحن متفقون على نظام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقيتين تترك لمحادثات تجرى بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدرى كيف يمكن أن نعرض للانهيار ذلك البناء العظيم الذى أقمناه فى هذه المفاوضات بكل عناية واهتمام وأن نخرج بعد كل هذه المجهودات بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئا مخالفا فى روحه لمقترحات مستر هندرسن ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت عن كونها مجرد تطبيق لمبدأ أقره الطرفان . يقول مستر هندرسن إن المادة العامة التى يقترح إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكفاية لتحقيق ما نريده فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا توضع العبارة التى نطلبها وهى " أنه فى مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجرى المحادثات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ " .

تلك هى المسألة لا أكثر ولا أقل فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ومن حق مصر أن تطالب به إذ أن المعاهدة لم توضع لغير التطبيق ، ولا يجب أن يغيب عنكم أننا فى عباراتنا لا نطالب بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق فى غضون سنة من هذا التصديق ، ومن

ذلك ترون مبلغ ماوصلنا إليه من التساهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر، ولقد تساهلنا كثيرا فى مسألة قناة السويس وهو ابريطانيا العظمى أقل أهمية وحيوية من السودان لمصر ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذا أغفلنا مسألة السودان كل هذا الإغفال .

مستر هندرسن — ردا على ذلك أذكر أن كثيرا مما قاله (دولة الباشا) عن متاعبه فى مصر ينطبق تماما على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن تتزحزحوا عن موقفكم الحالى فكذلك يستحيل علينا نحن المفاوضين البريطانيين أن نتزحزح عن موقفنا والأمر يتلخص فيما يلى :

إننا فى الصيف الماضى بدلا من أن نلجأ إلى حل بعض التحفظات على حدة رأينا أن نعالج المسألة الكبرى مرة واحدة بتسوية جميع العلاقات بيننا وبين مصر وقد كانت هذه جرأة عظيمة منا خصوصا إذا تذكرنا ما أصاب المفاوضات السابقة كلها من الفشل ومع ذلك لم يثن لنا عزم بالرغم من أننا حكومة أقلية . وإليكم ما فعلنا ، خلقنا أولا جوا طيبا بين البلدين بأن خطونا خطوة بريئة جدا أظنكم تقدرونها قدرها ثم قدمنا مقترحات فظلت معروضة أمام الشعبين المصرى والانجليزى أكثر من سبعة أشهر ، وقد صرح مستر دالتون كما صرحت أنا للأستاذ مكرم بأننا لا نريد مطلقا أن نعقد معاهدة مع محمد محمود باشا ولكن نعطيه مقترحاتنا لعرضها على الشعب المصرى ، وقد أصررنا على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ونتج عن ذلك إعادة الحياة الدستورية إلى مصر ، ومع أن الوفد كان غير محبوب فى انجلترا فقد صرحنا بأننا مستعدون للمفاوضة مع الحكومة النيابية التى تسفر عنها انتخابات حرة تجرى فى مصر، ثم جرت الانتخابات وحصل الوفد على الأغلبية الكبرى وتولى النحاس باشا وزملاؤه الحكم فحاولنا مرارا بواسطة المندوب السامى أن نتحقق موقفهم بأزاء المقترحات ولكن حكومة مصر رأت ألا تقول شيئا وفضلت أن تأتى إلى هذه البلاد للمفاوضة ، فرحبت بفكرة المفاوضة معتقدا أنها ستكون على أساس مقترحاتى . وظننت أنه مهما قام فى المفاوضات من العقبات فإننا لابد أن نتغلب عليها ولو أنى علمت من أول الأمر خطة الحكومة المصرية بأزاء المقترحات وطلباتها فى السودان لأفهمتها فى الوقت المناسب حقيقة موقفنا فى هذه المسألة ، فليس على والحالة هذه أية مسئولية فيما وصل الأمر إليه بل المسئولية واقعة على غيرى .

وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان ، بينما هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاتفاق مع سير أوستن تشمبرلن ألا يشيرا إلى السودان فى مشروع المعاهدة ، وأراد بذلك إثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للزمن إظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارب الطيبة عملها فى إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة فى السودان إذا أجيبت المطالب المصرية الخاصة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

إنكم إذا كنتم ترون أنه يصعب أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإنى أقبل هذا الموقف آسفا .

لقد بذلنا كل جهدنا لإجابة رغباتكم فى مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم فلنحصر كل جهودنا فى تسوية المسألة الكبرى أولا . يقول (دولة) النحاس (باشا) إنه لا يطلب أكثر من إعطائه فرصة للكلام فى تطبيق اتفاقيتى السودان ، ونحن نرى أننا قد أعطيناه هذه الفرصة فبيّنا بوضوح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل فى محادثات ودية فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بالنسبة لأية مسألة تنجم عن تطبيقها فله ذلك . ودعونى أقول وزملائى على ذلك شهود أننا لم نأخذ رأى مجلس الوزراء فى إضافة هـذا النص إلى المعاهدة ولكنى أعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهذه إذ لا بد من أن تقوم بعض المصاعب عند تطبيق بعض النصوص . والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن نجازف قليلا فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح فى قبضة يدنا وإذا ضاعت هذه الفرصة فإنى أخشى ألا تعود فى وقت قريب ، بل لا أظن أحدا يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه متسنح فى مستقبل الأيام إذا لم نستطع تسوية المسألتين فلنقنع الآن بتسوية المسألة الكبرى بين مصر وانجلترا ولنترك المسألة الأخرى كما قلت لفعل الزمن .

تظنون أننا أغلقنا الباب فى وجه مسألة السودان مع أننا لم نغلق الباب دون ما تطلبون ، لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيرا جدا فى إجابة رغباتكم وأرجو أن أتمكن غدا من إلقاء تصريح فى البرلمان يبعث على السرور بين البلدين .

إذا ذكرتم متاعبكم فى مصر فإنى أرجو أن تذكروا أيضا أن أمامى متاعب كثيرة . وسيكون من دواعى الاغتباط أن نتمكن من تسوية العلاقات بين مصر وانجلترا ، فإذا نفذت المعاهدة بعد ذلك بروح الإخاء والمحبة أمكن التعاون على تخطى باقى العقبات وحل المشكلات التى نحاول الآن حلها دون نجاح . هذا هو موقفى وأنا متفاهم فيه مع زملائى الذين يؤيدوننى فى كل ما قلت .

النحاس (باشا) — أحب أن نتروى فى الأمر لأنه خطير حقا ونحن لا نستطيع أن نطمئن إلى النص العام الذى يشير إليه مستر هندرسن .

مستر هندرسن — متى نعود إلى الاجتماع ؟ سأكون غدا فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا لأجيب على سؤال وجه إلىّ عن المفاوضات فإذا استطعنا أن نتقابل فى وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحا أكون شاكرا لأعرف بالضبط كيف أجيب على هـذا السؤال .

النحاس (باشا) — إذن نتقابل غدا فى الساعة العاشرة صباحا .

مستر هندرسن — ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلا فسأضطر إلى أن أترككم فى الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب إلى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة.

وانتهت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ صباحا .

السكرتير
مصطفى الصادق

الرئيس
مصطفى النحاس

ملاحظة : بقى مستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصرى محاولا إيجاد صيغة يرضاها الطرفان فى مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أورطة مصرية للسودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد مستر كامبل بأن يدافع عن هذا الحل لدى مستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة بخصوص التطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع الخاص فى الساعة الثانية ونصف صباحا .

الرئيس
(مصطفى النحاس)

---

(٩) استشارة الوزراء فى مصر

من خطاب (دولة) رئيس الوفد إلى زملائه الوزراء بمصر

... ...

أما النقطة الخطيرة فهى مسألة السودان وخلاصة مفاوضاتنا فيها هى أننا بدأنا بتقديم نص خاص بها ضمن الصيغة التى قدمناها أولا بعد أن شرحنا رأينا فى المبادىء العامة لمقترحات مستر هندرسن واستقر الأمر على أن تقدم صيغة به لتدور المناقشات عليها ولقد لاقى هذا النص اعتراضا كبيرا من الجانب البريطانى ، ودافعنا نحن عنه وحصلت محادثات خاصة بشأنه حاول فيها مستر هندرسن أن يقنعنا بقبول نصه الأصلى دون زيادة عليه فكنا نفهمه بأن ما طلبناه "وهو الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان" هو بعينه ما تقضى به

اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ الوارد ذكرهما فى مقترحاته من غير حاجة إلى النص عليهما لعدم الارتياح إليهما . فأبدى لنا أن ذكر هاتين الاتفاقيتين يسهل مهمته فى البرلمان الانجليزى إذ يمكنه عندئذ أن يقنع الأعضاء بأن الاشتراك الفعلى المطلوب إنما هو تنفيذ هاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا الصدد . فاشترطنا لقبول ذلك أن ينص فى المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان وعلى اشتراكها الفعلى فى إدارته مع الاحتفاظ بتسوية المسألة جميعها فى مفاوضات مقبلة . ووضعنا نصا بذلك قدمناه فقدم إلينا مستر هندرسن تعديلا لمادته بأمل التقريب بينها و بين صيغتنا . فاشترطنا لقبول صيغته المعدلة أن ينص فى مذكرة تلحق بالاتفاق على ما لم يرد فى صيغته من شروطنا المتقدمة وعلى أن يرفع عن المصريين كل قيد يحدّ من حريتهم فى الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وسلمناه نصا بذلك لم توافق لجنته عليه وعرضه على مجلس الوزراء فقرر بالإجماع عدم قبوله .

قدمنا للجنة نص مذكرة أخرى مقتضاه أن يبدأ فى تطبيق المادة (١٣) بالعودة إلى ما كانت عليه الحال فى سنة ١٩٢٤ فرفضته أيضا، ولكنها قبلت أن يذكر فى المذكرة الملحقة (إذا لم يمانع حاكم السودان) أنه لا يفرق بين المصريين والانجليز فى حرية الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وأرسلت اللجنة تلغرافا بذلك إلى حاكم السودان لتأخذ رأيه فيه ثم أخبرتنا بأن الرد جاءها بالقبول .

عند ذلك عرضنا على اللجنة أن ينص فى المذكرة على أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على التفاصيل الخاصة بتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المنصوص عليها فى المادة ١٣ بمفاوضات تجرى بين الطرفين فى غضون سنة من تاريخ سريان المعاهدة وقدمنا مذكرة بذلك لم تقبل أيضا .

وقدمت اللجنة إلينا نصا عاما للمادة تضاف فى آخر المعاهدة مقتضاها أن الطرفين يقبلان أن يدخلا فى محادثات ودّية بخصوص أية مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة تنشأ عنها صعوبة إذا ما طلب أحدهما ذلك فى خلال سنة من سريان المعاهدة . وقال مستر هندرسن إن ذلك يشمل كل مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان . فلم نكتف بذلك وطلبنا تخصيص النص على السودان ووضعنا بذلك صيغة مذكرة جديدة قدمناها فلم تقبل أيضا لأن اللجنة لا تريد بحال أن تذكر شيئا جديدا خاصا بالسودان .

عجبنا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة، أى أنهم على نية مبيتة بألاّ تشترك مصر فى إدارته ولا أن ترسل جيشا إليه وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها فى هذه الإدارة .

لم نقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الوليمة التي أقيمناها بالمفوضية أمس محادثات خاصة تأكدنا منها هذا المعنى وأنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزي لا يقبلان الآن تغييرا في حالة السودان الراهنة على أن الباب مفتوح لإعادة النظر في هذا الأمر في المستقبل عندما تتحسن الأحوال وتكتفي مصر الآن بما هو مذكور في المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة .

وعلى أثر هذه ... الخ ...

تحريرا في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

الرئيس

مصطفى النحاس

---

(١٠) النصوص الخاصة بالسودان

(١) مشروع المادة الخاصة بالسودان كما جاء في مشروع المعاهدة المقدم منا للفريق البريطاني في ٢ أبريل :

إلى أن تتم تسوية مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ اللازم بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان الساميان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما مباشرة فعلية.

فرفض الفريق البريطاني هذا النص لأنه لم يشر إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فرأينا أن لا مانع من الإشارة إلى هاتين الاتفاقيتين بشرط الاحتفاظ صراحة بحق سيادة مصر ، وعلى ذلك قدمنا النص الوارد صورته تحت رقم (١) مكرر .

(١) مكرر :

مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق ، بمفاوضات مقبلة ، لتعديل اتفاقيتي عام ١٨٩٩ وتسوية مسألة السودان ، ودون مساس بحق مصر في السيادة على السودان اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يكون وضع السودان هو الوضع المترتب على هاتين الاتفاقيتين . وبناء على ذلك يباشر الطرفان الساميان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما مباشرة فعلية ، ويمارس الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين الساميين المتعاقدين السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما

وبعد تقديم هذا النص قبل الفريق البريطانى أن نضيف إلى المادة الخاصة بالسودان فى مقترحات هندرسن الجملة الآتية :

" دون مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية " على أن نأتى بعد عبارة " اتفق على أنه " وقبلنا نحن هذا التعديل فى المادة بشرط قبول مذكرتنا عن السودان وهى الواردة هنا تحت نمرة (٣) .

رقم (٣) مذكرتنا الأولى عن السودان مقدمة فى ليلة ١٥ أبريل فى منتصف الليل :

من المفهوم . تطبيقا للمادة ١٣ ، أن يظل حق مصر فى السيادة على السودان كاملا غير منقوص وأن يباشر الطرفان الساميان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما مباشرة فعلية .

وبناء على ذلك يعيّن مصرى نائبا للحاكم العام كما يعين كذلك موظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى إدارة السودان . وتعود القوات المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ويجب أن يرفع عن المصريين كل قيد يحدّ من حريتهم فى الهجرة والتملّك والتجارة .

ولما أبلغنا مستر هندرسن أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مذكرتنا بإجماع الآراء قدمنا المذكرة التالية الواردة تحت رقم (٤) .

رقم (٤) مذكرتنا الثانية عن السودان :

تطبيقا لاتفاقيتى عام ١٨٩٩ كما تنص المادة ١٣ من المعاهدة ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدآن بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ .

وهاتان الاتفاقيتان يقضيان بالضرورة ألّا يكون هناك أىّ قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملّك والمتاجرة .

غير أن مستر هندرسن أخبرنا أنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات ، وأما فيما يختص بمسائل الهجرة والتملّك والتجارة فإنه قدّم لنا النص التالى وهو وارد تحت رقم (٥) .

رقم (٥) نص مذكرة إضافية مقدمة من الفريق البريطانى بخصوص الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فى ١٦ أبريل :

لا يكون هناك أى تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك .

وأخيرا قدمنا إلى مستر هندرسن المذكرة التالية الواردة تحت رقم (٦) :

رقم (٦) مذكرتنا الثالثة عن السودان :

بالنظر إلى الصعوبة الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق نصوص اتفاقيتى عام ١٨٩٩ وتنفيذهما اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يدخلا فى محادثات فى خلال السنة التالية للتصديق على المعاهدة بغية الاتفاق على هذا التطبيق ، ولا يكون هناك فى الوقت نفسه أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بمسائل التجارة والهجرة والتملك .

ولكن مستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتى وهو وارد تحت رقم (٧) .

رقم (٧) اقتراح مستر هندرسن فى شكل مادة جديدة :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يدخلا ، إذا طلب أحدهما ذلك ، فى مباحثات ودية فى خلال سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما .

فرفضنا قبول هذا النص إذا لا جديد فيه بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما فى السودان وهو ما طلبنا حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للتصديق على المعاهدة واقترحنا تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

إذا قامت أية صعوبة بين الطرفين الساميين المتعاقدين فى تطبيق اتفاقيتى عام ١٨٩٩ وتنفيذ أحكامهما ، فإنهما يدخلان فى مباحثات فى خلال سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بغية الاتفاق على هذا التطبيق ولا يكون هناك فى الوقت نفسه أى قيد على رعايا كل من الطرفين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بالتملك والتجارة والهجرة .

وهذا هو النص الأخير الذى عرضناه ووقفت عنده مناقشاتنا إذ أن مستر هندرسن ولجنته رفضوه رفضا باتا قائلين بصراحة إنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بإشراكنا معهم فى الإدارة وأعلنوا صراحة فى أحاديثهم أنهم لا يريدون تغيير الحالة الراهنة فى السودان .

وفى الليلة السابقة على وقف المفاوضات عرض مستر هندرسن أن نرسل إلى إعداد أورطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد بأنه يدافع عن هذا الحل لدى مستر هندرسن واللجنة البريطانية ، على أن تبقى المادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة بحق وضع التطبيق ، ولكنه فى اليوم التالى أخبرنا هو ومستر هندرسن أن اللجنة لم تقبل عودة الجيش المصرى حسبما اقترح عليها . فلما رأينا ذلك أخطرناهم بوقف المفاوضات حتى نرجع إلى رأى زملائنا الوزراء فى مصر ، وفى الوقت نفسه أخطرناهم بأن بعض الفقرات الواردة فى المذكرة المطبوعة لا تتفق مع آرائنا ولا نوافق عليها . فأجاب مستر هندرسن بأنها تكون محل المناقشة بين الطرفين إذا ما اعيدت المفاوضات بعد وصول الرد من مصر .

المادة ١٣ من مشروع المعاهدة المقدم من الجانب البريطانى :

١٣ — اتفقت الحكومتان على أن تبحث الآن مسألة الديون المستحقة لمصر على السودان لتسويتها على أساس من العدل والإنصاف ، وتحقيقا لهذا الغرض يتولى مندوب عن خزانة المملكة المتحدة ومندوب عن وزارة المالية بحث هذه المسألة فور نفاذ هذه المعاهدة .

---

(١١) من محضر الجلسة السابعة عشرة

فى ٥ مايو سنة ١٩٣٠

مستر هندرسن — لنرجع الآن إلى مسألة السودان فإنكم لم تبقوا فى مادتكم الجديدة ، وهى المادة ١١ التى تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا إلا العبارة التى أضفناها لإرضائكم وهى عبارة من " غير مساس بحقوق مصر ومصالحها " .

النحاس (باشا) — لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق راهن بل مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

مستر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضة لحل المسألة المصرية مع ملاحظة أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان. وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم فيه وأفهمنا كم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك. فإذا فاتم هذا يكون مواصلة المفاوضات من جديد فى المسائل الأخرى.

النحاس (باشا) — إنى لا زلت أستغرب ما بينه منكم من أن قبول النص الذى وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل. لنتكم ؛ لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بحل جميع المسائل المعهود بحلها إليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجا منها عن توكيلها. لقد عرضنا التأجيل لإنقاذ الموقف وكل ما هنالك أننا نؤخر الاتفاق فى مسألة من المسائل إلى مفاوضات مقبلة.

مستر هندرسن — لقد بينت مرارا وتكرارا أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا حينما وضعنا المقترحات فى الصيف الماضى صرحنا بأنها أبعد ما نذهب إليه ومع ذلك قبلنا تعديلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذى لا يمكن أن نتعداه. وفى مسألة السودان بالذات بذلنا جهدنا لإرضائكم بإضافة عبارة "من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها" وهى العبارة التى وافقتم بعدها على المادة ١٣ من مشروعنا ، ولكنى أراكم اليوم ترفضونها مع أنى بينت لكم أنه يجب أن تتركوا للصداقة وللتجارب المقبلة تحسين مركزكم فى السودان.

النحاس (باشا) — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص فى المذكرة على الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرمى النص الخاص بالسودان فى المقترحات التى نشرت فى الصيف الماضى ، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعذرا للصعوبات التى أثارها الفريق البريطانى اقترحنا تأجيل المسألة بعد فيرها إنقاذا للوقف.

مستر هندرسن — ولكن المسألة ليست بهذه البساطة. ففى المقترحات مادة تفاوضنا فيها ، والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التى تريدون إبقاءها هى التى وضعناها لمصلحتكم. تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتى ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك منى لأنى لم أقل شيئا يحملكم على هذا الفهم. ولقد حاولت أن أعرف موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر ولكنكم وجدتم لحكمة رأيتموها أن تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا. وكان يجب أن تخبرونا برأيكم أو تستفسروا عن رأينا.

النحاس (باشا) — لم نكن فى حاجة إلى أن نستعلم قبل حضورنا عن رأيكم فى مسألة السودان ، لأنه وارد فى الكتاب الأخضر الذى نشر فى مصر. وقد قلتم فى إجابة لكم فى البرلمان

أن هذا الكتاب يعبر فى جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن أننا سنقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

مستر هندرسن — هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذى قال إن الكتاب الأخضر موافق فى جوهره للحقيقة . وهل لكم أن تذكروا لنا بالنص ماقيل فى البرلمان .

النحاس (باشا) — هذا ما فهمناه مما نشر فى الجرائد المصرية .

مستر هندرسن — إن مقترحاتكم جميعها متفقة فى جوهرها وهى لا تكاد تختلف إلا فى الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم تجدوا منها إلا العبارة التى أضيفت لإرضائكم وإنى أشعر أننا لا نقترب من بعضنا بل نزداد بعدا يوما بعد يوم والأمور تصير من سيىء الى أسوأ .

النحاس(باشا) — العبارة التى أضيفت طبيعية وما دامت العبارة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شيء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالحقوق والمصالح ولا يصح أن يؤدى ذلك إلى سوء تفاهم فإن الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .

مستر هندرسن — قلنا فى مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان فى الماضى وأنتم تريدون حذف ذلك فتتركون الإدارة معلقة .

النحاس(باشا) — نحن لا نسوى الآن مسألة السودان بل نطالب تأجيلها ، ولم نتكلم عن الإدارة وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك .؟

مستر هندرسن — أنتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد حذفتم مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للمفاوضة فى المسألة المصرية إلى النهاية . ونصيحتى إليكم أن تحتلوا للنظر فى الانتهاء من المسألة المصرية وإبقاء المسألة السودانية .

النحاس (باشا) — هذه النصيحة هى التى عرضتها أنا بمقتضى النص الذى قدمناه .

مستر هندرسن — هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التى وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنجليزى .

النحاس (باشا) — هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها ؟

مستر هندرسن — ما الحكمة من حذف المادة ١٣ بعد أن أضفنا إليها الفقرة التي اقترحتم ؟ إنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم عدتم الآن تقترحون حذفها .

النحاس (باشا) — إن المادة التي قبلناها لم نقبلها إلا بشروط نصصنا عليها في المذكرة التي قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلي في الإدارة الذي رفضتموه بعد ذلك .

مستر هندرسن — هل تريدون توصلا إلى الاتفاق، أن تعودوا إلى المركز الذي كنا فيه قبل استشارة زملائكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

النحاس (باشا) — نقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة في المذكرة .

مستر هندرسن — قلنا إن المذكرة غير مقبولة ولكن دعوني أقرأ المذكرة التي قدمتموها (وقرأ المذكرة المشار إليها) . لقد أضفنا مادة جديدة تجعل لكم الحق في رفع المسألة إلى العصبة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيما مضى إنها غير مقبولة .

النحاس (باشا) — نحن لم نعد إلى الماضي لأن ما قبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلي في الإدارة، ولذلك عندما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التي تؤدي إلى ذلك وعندما قدمنا مذكرة أخرى قلنا "أن يبدأ في التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤" أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشيء جديد في الصيغتين المقدمتين منا اليوم ، فالصيغة الأولى هي أنه "إلى أن تحصل مفاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤" وبعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة زملائنا يحتم الاشتراك الفعلي في الإدارة على أن يبدأ في تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ . أما الاقتراح الحالي فنكتفي فيه بمجرد عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات جديدة في مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون — هذا فيما يختص بإحدى الصيغتين التي قدمناهما اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلا آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكملها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة معينة . فلا شك أن هذين الحلين جديدان وأرجو أن تقدر اللجنة هذا التساهل الجدي من طرفنا منعا لفشل المفاوضات .

مستر هندرسن — تقولون إنكم تريدون التأجيل ، ونصنا لا يمنع الاتفاق في المستقبل لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

النحاس (باشا) — لقد قدمنا رأيين جديدين فيهما تساهل كبير ، فنرجو أن تقدروا ما ضحيناه .

مستر هندرسن — لا أريد أن أخدعكم فإنه لن تكون معاهدة إذا أصررتم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدلناها .

النحاس (باشا) — إذا قبلنا بقاء هذا النص فهل تقبلون الدخول في المناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

مستر هندرسن — يمكن ترك الباب مفتوحا إذ يلزم أن نأخذ رأي الحكومة العامة .

النحاس (باشا) — نحن على كل حال نعطيكم ردنا غدا .

واتفق على أن يكون الاجتماع التالي غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا .

السكرتير
مصطفى الصادق

الرئيس
مصطفى النحاس

---

(١٢) المادة ١١ من ملحق رقم (١) —

لمشروع قدمه الوفد المصري عند استئناف المفاوضات في ٥ مايو سنة ١٩٣٠

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما في خلال سنة من التصديق على هذه المعاهدة .

نص آخر للمادة ١١ :

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفي انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ .

---

(١٣) محضر الجلسة الثامنة عشرة

في يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا

محاولة أخرى لحل مسألة السودان

نص معدل لمادة السودان ومذكرة تفسيرية مقدمان من الفريق المصري

وصل الفريق المصري إلى وزارة الخارجية في الميعاد المحدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد مستر سلبي أنه يريد مقابلة الدكتور دالتون فعاد مستر سلبي وأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره في حجرته الخاصة. فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه في شأن اقتراحه الذي اقترحه بالأمس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (وفحوى هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يعين فيهما كل منهما وجهة نظره)[1]. فأجابه الدكتور دالتون أن الاقتراح شخصي محض ولا يعبر عن رأي أحد سواه ويحذر التفاهم مع مستر هندرسن في الأمر لأنه (أي الدكتور دالتون) لا يعتبر نفسه مفاوضا بالمعنى المفهوم فعاد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه ذلك.

ثم حضر مستر هندرسن وتقابل مع (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم في غرفته وأخبرهما أن اقتراح الدكتور دالتون شخصي بحت وأنه لا يوافق عليه، وألح في قبول المادة الأصلية بعد أن عدلت بعبارة "من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادية" وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تفهمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها. فأجاب النحاس (باشا) بأن الفريق المصري يريد أن يحتفظ في المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان وبحق الاشتراك في إدارته. فينص فيها مثلا على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تمس سيادة مصر على السودان ولا حقها في الاشتراك في إدارته، فإذا قبل هذا الوضع كان ذلك سهلا للصعوبة القائمة. فقال مستر هندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة في صيغتها فإنه يستلمها دون أن يرد عليها، ثم استطرد القول

(١) كان جناب مستر مالون عضو مجلس النواب البريطاني ومستر ليور (المحرر الدبلوماسي بجريدة الديلي هيرالد) ومستر تشارلس دو برتسون من أصدقاء مصر من حزب العمال قد قابلوا جناب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية عارضين للوصول إلى حل يوفق بين وجهتي النظر البريطانية والمصرية، ثم اتصلوا بالمفوضين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذي اقترحه الدكتور دالتون فقبلوه.

بأن هذه المذكرة المصرية العامة التي قدمها الفريق المصري أخيرا قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جدا ، ومع ذلك فإذا قبل الفريق المصري مادة السودان فإنه يعتقد إمكان الوصول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التي تناولتها المذكرة .

ثم أبدى النحاس (باشا) ملاحظاته على نص المادة قائلا إننا نرى أن يدخل عليه التعديلات الآتية :

(أولا) أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعمال وظيفته في السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لها كما يؤخذ من نص المادة الواردة في المقترحات البريطانية . ومن ثم يجب استبدال عبارة :

" وبناء على ذلك يستمر الحاكم العام في ممارسة ... ... " .

بالعبارة الآتية :

" يستمر الحاكم العام ، كنتيجة من نتائج اتفاقيتي عام ١٨٩٩ ، في ممارسة ... ... "

(ثانيا) استبدال كلمة " وضع " بكلمة " أدار "

(ثالثا) لا معنى لتخصيص مصالح مصر في السودان بأنها " مادية " بل حذف كلمة " مادية " الواردة بعد كلمة " مصالحها " .

(رابعا) إضافة عبارة " حل مسألة السودان " إلى العبارة الأولى الواردة في أول المادة والتي يحتفظ فيها بالحق في المفاوضات المقبلة لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . فيكون نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتي : " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ... " .

وقد دارت مناقشة طويلة بين مستر هندرسن من جهة والنحاس (باشا) والأستاذ مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات في نص المادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان ، وكان مما اقترحه الفريق المصري أن ينص في رأس المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك مصر والسودان فرفض مستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيرا قال إنه لا يمكن أن يبدي رأيا قاطعا في التعديلات المقترحة من الفريق المصري قبل أن يطلع على نص المذكرة . فرجع النحاس باشا ومكرم عبيد إلى زملائهما وأطلعاهم على ما دار من مناقشات مع مستر هندرسن وكان مستر هندرسن والنحاس (باشا) قد اتفقا على أن كل ما يحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ،

فأقر الفريق المصرى التعديلات التى اقترحها (دولة) النحاس (باشا) واخذ فورا فى كتابة المذكرة والتعديلات المراد إدخالها على المادة ، وقابل النحاس (باشا) والأستاذ مكرم مستر هندرسن فى غرفته وساعداه نصين محررين باللغة الانجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى ، والآخر نص المذكرة المفسرة للمادة المذكورة وفيما يلى هذان النصان :

١ — نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى :

" مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومعاملها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما " .

٢ — نص المذكرة المفسرة لمادة السودان :

" بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال فى حق سيادة مصر على السودان ولا فيما يبنى على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين " .

وبعد أن اطلع مستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهر وعلى مجلس الوزراء غدا ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيرا من الحل ، واتفق على الاجتماع مرة ثانية فى الساعة الخامسة مساء .

---

(١٤) محضر الجلسة التاسعة عشرة

يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء

للوصول إلى حل فى مسألة السودان

موافقة إجماعية من الفريقين — تبادل التهانى

عاد الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد فحضر الدكتور دالتون إليهم وربما من (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة مستر هندرسن فى غرفته فتوجها إليه واختليا به من الساعة ٥ الى الساعة ٧,١٠ مساء وتحدثا معه طويلا لإيجاد حل

لمسألة السودان، واقترحا عليه فى آخر الأمر صيغة تجمع بين الحلول المختلفة وتتفق فى كثير من الوجوه مع الحل الذى طرح قبل استشارة الوزراء فى مصر، فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه مستر هندرسن فورا وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته بالانجليزية، فأجاب (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم معا أن الأولى وضع الصيغة بواسطة موظفى وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون مثارا لأى خلاف فيما بعد، وفعلا استدعى مستر هندرسن مستشار وزارة الخارجية القضائى إلى غرفته فأملاه الأستاذ مكرم بالانجليزية مجمل الحل المتفق عليه وطلب إليه مستر هندرسن وضع الصيغة و إحضارها لهم فى الحال و بعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على مستر هندرسن وعلى (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون تغيير وعاد مستر هندرسن إلى الفريق الانجليزى (وكان جميع الوزراء المفوضين حاضرين) كما عاد النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى الفريق المصرى (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصرى فحازت موافقته الإجماعية، ثم عاد مستر هندرسن وأخبر الفريق المصرى أنه عرضها على الفريق البريطانى فحازت موافقته الإجماعية وعلى أثر ذلك تباهل الفريقان التهانى الحارة على حل هذه المعضلة .

وفيما يلى النص الذى اتفق عليه الفريقان ليكون حلا لمسألة السودان ، على أن يدمج فى المعاهدة كمادة من موادها :

"مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المعنوية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما" .

"وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال إثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية" .

(١٥) محضر الجلسة الحادية والعشرين

في يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة ٣ بعد الظهر

محاولة ايجاد حل لمشكلة السودان[١] — الاتفاق على صيغة المادة ١٥ — مسألة الهجرة إلى السودان — إصرار الفريق الانجليزي على وجهة نظره في مسألة السودان كلها

عاد الوفد المصري إلى وزارة الخارجية في الميعاد المحدد وكان (دولة) الرئيس وبعض حضرات الأعضاء قد اتصلوا في فترة الغداء ببعض الوزراء والنواب الانجليز من حزب العمال للسعي إلى إيجاد مخرج من المأزق الأخير واتصل بعضهم بمستر هندرسن لهذا الغرض.

ولما وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية قصد (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم عبيد إلى غرفة مستر هندرسن وتناقشا معه في مسألة السودان حتى الساعة ٥ر١٠ بعد الظهر، وقد اقترح مستر هندرسن في آخر الأمر تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبله بدلا من النص الذي رفضه، وعرض أن يستعاض في هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآتي نصها :

"اتفقت الحكومتان على أن تدخلا، إذا طلبت إحداهما ذلك، في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة، وذلك بالنسبة لأي مسألة تنجم عن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ أو لأي مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما".

ولكن الفريق المصري اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

"وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة".

---

(١) جاء في محضر جلسة (٢٠) بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٠ صباحا أنه بينما كان الفريقان المصري والبريطاني يتفاوضان في الشئون الأخرى من المعاهدة حضر مستر هندرسن حوالي الساعة ١٢ ظهرا عائدا من جلسة مجلس الوزراء وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته حيث أبلغه أن المجلس قرر بالإجماع عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة ونصها « وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال ١٢ شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » . وأن مجلس الوزراء مصر على حذف الفقرة المتعلقة بتطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ وأن مستر هندرسن يريد معرفة رأي الفريق المصري . وعند حضور دولة النحاس باشا بعد استدعائه قال أن ليس لديه حل جديد على أن يعقد اجتماع جديد بعد الظهر .

فعرض مستر هندرسن أن يترك اختيار أى النصين لمجلس الوزراء البريطانى باعتباره (محكما) فرفض الفريق المصرى فكرة التحكيم . وطلب من مستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التى اقترحها الفريق المصرى من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطانى على أن يقبلها إنقاذا للموقف ، فوعد مستر هندرسن بعرضها فى صباح الغد ، وأشار بالاستمرار فى بحث النقط الباقية حتى يعرض مشروع المعاهدة كاملا على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله فى مسألة السودان ، فاتفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء .

وقد بقى الأستاذان مكرم عبيد وأحمد ماهر لمناقشة اللجان الإنجليزية فى التفصيلات الباقية وانصرفا قبيل العشاء . وفى الساعة ١٠ مساء عاد الفريق المصرى بكامل هيئته إلى وزارة الخارجية فحضر مستر سلبى ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم أن يذهبا معه لمقابلة مستر هندرسن للمناقشة فى المادة ١٥ الواردة فى مشروع الوفد المصرى والتى تنص على إلغاء كل تصريح أو اتفاق سابق على المعاهدة ، ولكن لاشتغال الفريق المصرى بوضع مذكرة خاصة بالاستعدادات التى تتخذ فى المنطقة المحددة لإقامة القوات الإنجليزية ، قال (دولة) النحاس (باشا) إنه والأستاذ مكرم سيقابلان مستر هندرسن بعد الانتهاء من المذكرة المشار إليها ، وفعلا قدم الفريق المصرى مذكرة خاصة ببناء الثكنات فى منطقة القنال فى الساعة ١٠,١٥ مساء ثم قدم مذكرة أخرى خاصة بامتيازات الجيش الإنجليزى . وبعد ذلك قصد (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى غرفة مستر هندرسن وتناقشا معه فى نص المادة ١٥ واتفق الطرفان على أن يكون نصها النهائى كما يأتى :

" تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يكون باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان الاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة " .

وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان . ثم اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على عدم الحاجة إلى إيراد أى ضمان خاص بالأقليات إذ لا يوجد تفريق بين أقلية وأكثرية فى مصر .

وبعد منتصف الليل دارت مناقشة فى غرفة مستر هندرسن بين (دولة) النحاس (باشا) ومعه الأستاذ مكرم وبين مستر هندرسن ومعه بعض موظفى وزارة الخارجية فى مسائل الهجرة والتجارة والملكية فى السودان ، وعرض الفريق البريطانى الصيغة الآتية :

" من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان

وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالى المصريون أحرارا فى حيازة الملك والأشغال بالتجارة والصناعة فى السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث فى مثل هذه المسائل .

ويجب ألا تستعمل الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالى المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه " .

فأبدى الفريق المصرى بعض الاعتراضات على هذه الصيغة واقترح بدلا منها النص الآتى :

" من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه " .

فلم يقبل الطرف الإنجليزى هذا النص . فرجع (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى زملائهما للتشاور معهم فى الأمر ثم عادا إلى غرفة مستر هندرسون ليعرضا عليه صيغة أخرى ، وفى تلك الأثناء حضر الدكتور دالتون وطلب الاختلاء بمستر هندرسن فخرجا معا ، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة صباحا ، ثم عاد مستر هندرسن حوالى الساعة الثانية صباحا وأخبر (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم بأن الفريق البريطانى يرى ألا يستمر فى مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه فى مسألة السودان بما يأتى :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

(٢) يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا .

---

(١٦) محضر الجلسة الثانية والعشرين

في يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة ١١ صباحا

(انفضاض المؤتمر لتعذر الاتفاق على مسألة السودان)

وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية البريطانية في الميعاد المحدد فرحب مستر هندرسن من (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم مقابلة مستر هندرسن فلما ما بلاه قال إن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الفريق المصري أن يكون حل مسألة السودان كما يلي :

وهي البنود الثلاثة المثبتة بآخر المحضر السابق :

وقد سأله (دولة) النحاس (باشا) عن رأيهم في النص الخاص بالمناقشة في تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول . فرجع (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأفضيا إليهم بما قاله مستر هندرسن فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يلي :

(١) يتمسك الوفد المصري بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

(٢) لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان .

٣ — لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التي وضعها الفريق البريطاني .

ويأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من التساهل في المسألة المصرية كلها بأمل الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ، ينتهي الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ينتهي الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في الوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن في قبول هذه الحالة مضيعة لحقوق مصر المقدسة في السودان .

وقد عاد (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم عبيد إلى مستر هندرسن فأبلغاه رد الوفد المصرى السابق ذكره فقال مستر هندرسن إنه يشارك الوفد المصرى أسفه على ضياع المجهودات التى بذلها الفريقان للاتفاق، وأن المسألة المصرية ستكون باقية عندما تم التفاهم عليه، فإذا عدل الفريق المصرى فى المستقبل موقفه أمكن الوصول إلى الاتفاق. ثم أضاف أن الطرفين يفترقان وهم أصدقاء. واقترح دعوة زملائه ودعوة أعضاء الوفد المصرى الآخرين لتبادل السلام.

قال (دولة) النحاس (باشا) "إن ما سبناه من هذه المفاوضات هو الصداقة الشخصية بيننا وبينكم ولقد بذلنا غاية جهدنا للوصول إلى حل للمسألة السودانية حتى لا تفشل المفاوضات، وعرضنا تأجيل هذه المسألة إلى وقت آخر يتفق عليه بيننا فلم تقبلوا هذا الحل. ونحن نوافق على ما ذكرتموه من أن المسألة المصرية باقية عندما تم التفاهم عليه. ونأمل من جهتنا أن يعدل مجلس الوزراء البريطانى موقفه فى المستقبل حتى يمكن الاتفاق. أما فيما يتعلق باستدعاء زملائكم فيهمنا بكل تأكيد أن مصالحهم مودعين".

قال مستر هندرسن "لا أظن أن مجلس الوزراء البريطانى يعدل رأيه. والواقع أن الحل الذى عرضناه عليكم هو تأجيل مسألة السودان".

قال (دولة) النحاس (باشا) "نعم ولكن بعد تسجيل الحالة القائمة الآن فيه".

ثم اجتمع الوفدان بكامل هيأتهما ووجه مستر هندرسن الخطاب التالى:

مستر هندرسن — مما يؤسف له حقا أن تنتهى كل هذه المجهودات الشاقة المضنية بالفشل خصوصا بعد أن وصلنا إلى الاتفاق على جميع المسائل الخاصة بمصر، ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا فى مسألة السودان، فنحن نجتمع الآن لنعلن انتهاء المفاوضات، وانفضاض المؤتمر الذى عقد لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية. ويهمنى فى هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سيبقى قائما، فإذا وجدتم بعد عودتكم إلى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا فى أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فإنى وزملائى مستعدون لمحاولة الوصول إلى اتفاق على النقط القليلة الباقية فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ميسورا.

إننى أكرر الأسف، وأعتقد أن قسما كبيرا من الشعب البريطانى يشاركنى هذا الأسف على النتيجة التى وصلنا إليها فى النهاية.

---

٨ — السودان فى معاهدة سنة ١٩٣٦

(١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ وملحقها

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئون التجارة والملاحة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة :

ما لم و إلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد . وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة بجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

و إذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما و إنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

جزء من المحضر المتفق عليه :

١٤ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة و إلى الحكومة المصرية تقريرا سنويا عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

(٧)

١٥ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعا بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين فى حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحيانا فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود الى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والتكنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور .